الأمم المتحدة

A/60/PV.19

الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٩**
الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٨.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل ساتو كلمان، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية فانواتو.

السيد كلمان (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): إنني أحمل إليكم تحيات حارة من شعب جمهورية فانواتو.

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين وأؤكد لكم دعم حكومة بلدي لعمل الأمم المتحدة تحت قيادتكم. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن الإعجاب العميق بالتفاني الخالص الذي أبداه سلفكم، جان بينغ، الذي أدار بمهارة فائقة الدورة التاسعة والخمسين. كما أود أن أشيد بالأمين العام لدوره النشط ولمثابرته على تنفيذ أعمال الإصلاح في الأمم المتحدة.

إننا نأتي إلى الجمعية العامة كل سنة لكي نعيد التأكيد عل إيماننا بمقاصد ومبادئ الميثاق وثقتنا بها. وتكتسي هذه السنة أهمية خاصة لأن القادة سيجتمعون بعد مؤتمر قمة الألفية بخمس سنوات بغية تقييم الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من أن الوثيقة النهائية قد اعتمدت، فإننا نشعر بخيبة أمل شديدة نظرا لإغفال العديد من الفقرات. لقد أدت النهاية الهزلية للمفاوضات إلى خفض جودة الوثيقة النهائية. يجب على الأمم المتحدة تجنب أن تكون آلة تصديق في يد الأقوياء في المستقبل.

يقف العالم في مفترق الطرق. وإن اجتماعنا يعقد في منعطف حاسم. فالنزاع المدني والسياسي والحروب والأمراض والمجاعة والجفاف والكوارث الطبيعية والإرهاب واضطهاد الأقليات والتدهور البيئي تؤثر على حياة ملايين البشر. وإن انعدام توقير هذه المعاناة الإنسانية يفوق الوصف ومن المؤلم تحمله.

يجب أن يكون بوسع الأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود والاستجابة بسرعة أكبر لهذه الحالات. عليها أن تقوم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51626 (A)
0551626

بذلك بتحسين آليات قدرتها الوقائية حتى تقلل إلى الحد الأدنى من الأثر المدمر على حياة البشر وتخفف من معاناتهم.

لذلك علينا أن نتساءل عما إذا كنا بالفعل نقوم بما يكفي لمصلحة شعوبنا. هل يتعلق الأمر فقط بالخطب الرائعة والفصاحة والخطط الرنانة الكاذبة العظيمة التي تتجنب القضايا الحقيقية التي تقتضي المعالجة؟ لقد خاب أمل حكومة بلدي لغياب حسن النية الحقة والدعم الذي يمنح للأمم المتحدة.

أود أن أكرر من جديد رسالة حكومة بلدي إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

”وإن نقطة الضعف في الهيكل الحالي تتمثل في اختلال توازن القوة في منظومة الأمم المتحدة. لقد أصبحت مزمنة إلى درجة أنها أضعفت التركيز المتعدد الأطراف للأمم المتحدة وتماسكها وطابعها الدولي“. (A/59/PV.14، صفحة ٣٣).

ويجب أن تنعكس مبادئ إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد، التي دافع عنها وناصرها بنشاط بالغ الكثير من الأعضاء، على المنظمة وعلى عملية اتخاذ القرارات في منظومة الأمم المتحدة.

إذا أردنا العودة إلى مسارنا، يجب أن يعاد شباب الأمم المتحدة. يجب إعادة إنعاشها حتى يتسنى لها أن تتولى مجددا مسؤوليتها الشرعية والأساسية في معالجة أسباب الصراعات وحفظ السلام والأمن وتعزيز برنامج التنمية. لكن حتى يتسنى للمنظمة أن تقوم بذلك، يجب أن تكون عمليات اتخاذ القرار فيها والعمليات الأخرى شفافة وتتصف بالديمقراطية حقا. ينادي البعض منا بقوة بإحلال الديمقراطية في العالم أجمع، غير أننا غير قادرين على ممارسة تلك القيم وتطبيقها حينما تشتد الحاجة فعلا إلى ذلك. إننا الآن على عتبة بداية جديدة ولهذا فإنه علينا ألا نترك هذه الفرصة الجديدة تضيع من أيدينا.

وقد قلت في اجتماع القمة الرفيع المستوى أنه يجب أن يشكل التسامح والاحترام نواة إي إصلاح للأمم المتحدة. ولن يكون بوسعنا أن ندرك المعنى الحقيقي للعدل والمساواة وحقوق الإنسان إلا بتطبيق تلك القيم. إن تنوع العالم النامي يفرض علينا جميعا تحديات جسيمة. غير أنه يجب أن تكون الأمم القوية قادرة على التحلي بالإرادة السياسية لإحداث التغييرات. من الضروري أن يغير كبار الفاعلين فسلفتهم وعقلياتهم لأنها شكلت معوقات تحول دون إنشاء نظام حكم رشيد منصف في إطار المنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

وتظل الأمم المتحدة لا غنى عنها لتحقيق السلام والازدهار في المستقبل. لقد قربت العولمة الأمم بعضها من بعض. وإننا مترابطون ونعتمد بعضنا على بعض، مما يتطلب التعاون والحكم العالميين من جانب جميع أعضاء المنظمة المسؤولين. ومن المفهوم أن هناك مصالح كامنة في أيدي الأقوياء. ويتطلب هذا التعاون الحقيقي وحسن النية. كما يجب أن تتوافق هذه المصالح مع دور الأمم المتحدة بغية ضمان الانسجام مع الإطار القانوني الدولي.

تؤيد حكومة بلدي تأييدا تاما الجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة بغية ضمان أن تصير المنظمة أقوى وأكثر فعالية. وفي هذا السياق، يشاطر وفد بلدي آراء الوفود الأخرى بشأن الحاجة إلى تغيير العضوية في مجلس الأمن من أجل كفالة التمثيل العادل للدول الأعضاء دون التأثير على سلطة المجلس. فمن شأن مجلس أكثر تمثيلية أن يجلب الانفتاح والشفافية ويبني الثقة ويحسن التفاهم والتعاون. لقد تأخرت إعادة هيكلة مجلس الأمن كثيرا وإن التنوع لأمر أساسي في هذا الصدد.

إنني أوافق على كون الإرهاب إحدى الآفات الرئيسية الثلاث التي تواجه البشرية اليوم – الآفتان المتبقيتان هما الفقر والمرض. وتندد حكومة بلدي بتلك الأعمال المتعمدة القاسية واللاإنسانية التي أزهقت أرواح أناس أبرياء. لا يوجد عمل إرهابي عادل. وإننا متفقون على أنه يجب أن نعمل بشكل جماعي للقضاء على هذا التهديد المميت من على وجه الأرض. غير أنه يجب أن تكون مكافحة الإرهاب متوازنة ومركزة حتى نضمن أن توجه الموارد توجيها منصفا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد اتفقنا على إنشاء لجنة بناء السلام التي ستمكن كذلك من بذل المزيد من الجهود لمكافحة انتشار الإرهاب ولاسيما بتحديد المجالات التي من المطلوب فيها توفر الدعم والتفاهم الدوليين. وعلى الرغم من أننا نضخ العديد من الموارد في معالجة هذا المشكل، فإنا لا نمنعه حقا من النشوء. إن العالم بحاجة إلى روح محبة السلام إذا أريدت الغلبة للسلام الحقيقي. ولتحقيق ذلك، من الضروري أن تكون للأمم المتحدة قيادة معنوية، أي قيادة تركز على أمن الفرد وكرامته.

تضع حقبة ما بعد مؤتمر مونتيري تحديات بالغة للبقاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي بالنسبة للكثير من الأمم الجزرية الصغيرة النامية مثل فانواتو. إننا نحث شركاءنا الإنمائيين على أن يوفوا بالتزاماتهم بلوغ هدف ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وإننا نشيد في هذا السياق بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق حساب تحدي الألفية. كما نشيد بالتزامات قطر والاتحاد الأوروبي وجمهورية الصين الشعبية. وفضلا عن ذلك، نتطلع إلى أن تؤتي مبادرات فرنسا والبلدان الأخرى ثمارها.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الدور الأساسي للتجارة كمحرك للنمو الاقتصادي. غير أنه، كما قال الكثير من زملائي من الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا، يجب توفير الوصول إلى الأسواق والمعاملة التفضيلية الخاصة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الكثير منا مقيدون بفعل الشروط غير المرنة واللاأخلاقية التي تعوق التمويل الجديد ومبادرات التنمية. إننا نواصل المطالبة بالتجارة والاستثمار وتصدير اليد العاملة بغية مساعدة اقتصاداتنا على النمو.

تركز الأولويات الإنمائية الوطنية لحكومة بلدي على بناء القطاع الإنتاجي. وجدول أعمال الحكومة، المحدد الأولويات، يسلط الضوء على مجالات السياسة التي نعتبرها أساسية لتحقيق أهدافنا الإنمائية. وهو محفز تخطيط فانواتو الاستراتيجي المتوسط الأجل إلى البعيد الأجل، الذي يؤكد ضرورة تمكين سكاننا الريفيين بمبادرات إنشاء البنى التحتية وبناء القدرات. وإطار سياسات التنمية منسجم مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن استراتيجية التنمية يجري صقلها بحيث تتم المساواة في النظر في التزاماتنا الدولية الأخرى وخطة منطقة المحيط الهادئ. ونحن نناشد شركاءنا في التنمية أن يساعدونا في التنفيذ الفعال لاستراتيجيتنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مارتيروسيان، (أرمينيا).

وتستخلص عبرة أساسية من إصلاحات فانواتو، وهي أننا أُلزمنا بها من الخارج، بدون أن تكيف بما يلائم ظروفنا الوطنية. ومن وجهة نظر فانواتو، يجب أن تعضد الإصلاحات المفروضة من الخارج شراكة خارجية، تحترم التقاليد والثقافات المحلية وحقوق جميع المواطنين، من غير الإخلال بما للمجتمع من آليات توحيد أساسية، كانت، ولا تزال تحقق تماسكنا بنجاح. وفانواتو تعتنق الديمقراطية وفكرتي الحكم الرشيد والشفافية، ولكن يجب أن يقدَّ هذان

المبدآن البعيدا الأثر على قدّ النظم التقليدية، بدون التأثير في وثاقة صلتها ومغزاها.

أما البيئة، فنحت بصددها شركاءنا في التنمية على أن يدعموا بفعالية التنفيذ العملي لاستراتيجية موريشيوس. والتحديات التي تواجه الدول الجزرية تحديات تنذر بالشؤم، وأكرر الدعوة إلى إيلاء مزيد من الاعتبار لمراعاة خصائصنا الطبيعية ومكامن ضعفنا. ونحث أيضا الدول التي لم تصدق بعد على بروتوكول كيوتو على أن تتصرف بمسؤولية بالتصديق عليه حالما أمكنها ذلك.

وفيما يتعلق بمسألة نقل المواد المشعة والنفايات الخطرة، ينبغي ألا تنتظر عمليات تحسين الضمانات والتأكيدات حدوث مصيبة؛ يجب أن يكون اتخاذ إجراءات وقائية هو مجرى العمل المتبع. إن المخاطر التي تشكلها العوامل الطبيعية القوية إلى جانب أنشطة الإرهاب المتزايدة هي أخطر من أن تستطيع ضمانات معززة أن تتصدى لها. وستكون أحوال العالم أفضل بحظر عمليات الشحن المذكورة بدلا من أن نحاول محاولة لا نهاية لها تحسين نهج تناول الضمانات، التي لا يمكنها، في أفضل الأحوال، سوى أن تحد من المخاطر. إن الرضا عن الذات من شأنه أن يكون خطأنا الأكبر.

وميثاق الأمم المتحدة يتبنى المبادئ التي لا تزال تسترشد بها جهود المنظمة في عملية تقرير المصير. يجب أن يجري النهوض بهذا الحق بخطى تدريجية. ويجب أن يكون منطق الأمم المتحدة متسقا فلا يغيب عن أنظارها حق تقرير المصير الأساسي للذين يسعون إلى الانعتاق من قيود حكم الاستعمار. ويجب أن تؤمن سلطات الحكم والسيادة استمرار هذه العملية في مسارها.

وحيثما قصرت الأمم المتحدة في الامتثال التام لما يناسب من إجراءات قانونية، فمن الملائم التصدي لحالات كهذه بصورة وافية، تيسر للضحايا سيادة العدل. والمخاملة بالمداورة حول هذه المسألة لن يكون من شأنها سوى فضح التاريخ القاتم وإثارة التساؤلات الخطيرة حول جدارة الأمم المتحدة بالثقة ووجاهتها ونزاهتها. ولا يمكننا تصحيح أخطاء الماضي وتوفير أساس أوطد للتقدم بالمُثل العليا للأمم المتحدة إلا بطريقة شفافة ومنطقية.

إن تناقضات كهذه لا تتمخض إلا عن الهزء بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية وتقرير المصير المكرسة بصورة واضحة في ميثاق الأمم المتحدة. كيف يمكننا المناداة باحترام حقوق الإنسان، ونتجاهل مع ذلك بصورة صارخة أصوات الملايين التي تطالب بالعدالة؟ لا يمكن، ولا يجوز للأمم المتحدة أن تتغاضى عن أخطائها الماضية. فمن الخطأ أخلاقيا وسياسيا وقانونيا أن نفعل ذلك.

والمنازعات المستمرة، التي أثيرت حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أمثلة واضحة تشكل تحديا لنزاهة الأمم المتحدة وصلاحيتها. ولا يمكننا تجاهل نداءات سكان بابوا الغربية في سعيهم إلى العدالة. ونحث الأمم المتحدة على التصرف بمسؤولية بإعادة النظر في قضية بابوا الغربية. غير أن من المشجع أن نرى جهود حكومة إندونيسيا المبذولة لمعالجة الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. ونرحب أيضا بالقرارات التي تمكن سكان بابوا الغربية من إدارة شؤونهم الخاصة بالتعاون مع الحكومة المركزية.

وعلى الأمم المتحدة أيضا أن تستكشف مختلف السبل الآيلة إلى إنهاء الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا. وقد تم اتخاذ قرارات لا حصر لها دون أن يكون لها أثر، ولا يزال الشعب الكوبي مهمشا في نظام التجارة المتعددة الأطراف. إنها مسؤولية تنطوي بصورة حاسمة على التحدي. وقد يعتبرها البعض مهمة غير محتملة، ولكن يجب التصدي

لها بالدعم الحقيقي وحسن النية من قبل السلطات ذات الصلة بذلك والدول ذات السيادة.

وختاما، أرجو أن تسود حكمة الباري ونحن نواصل رحلتنا. وبالرغم من كل ما بيننا من خلافات وتنوع يبقى هدفنا الرئيسي هو أمن البشر جميعا، وينبغي أن يظل محور تركيز جدول أعمال الأمم المتحدة. والسؤال الأهم هو: هل تسمح الدول الأعضاء بأن تقوم الأمم المتحدة بإصلاحات جدية في مواجهة التحديات المطروحة؟ وهل ستتمكن المنظمة من ضمان مستقبل للسلم والازدهار لا يقتصر على كبار اللاعبين، بل يتمتع به الجميع؟ هل تصبح الأمم المتحدة قوة ماحقة في يد الأمم القوية؟ هناك آية مأثورة في الكتاب المقدس تذكرنا بالحكمة الأساسية القائلة بوجوب البناء على الصخر لا على الرمال. إن المستقبل لا يزال في يدنا، وستقوم جمهورية فانواتو بدورها.

لتكن بركة الخالق الحبيب، القادر على كل شيء، علينا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس موراليس ترونكوزو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد موراليس ترونكوزو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى الآخرين لكي أعبر، باسم رئيسنا، السيد ليونيل فرناندز راينا، عن تهانئنا المخلصة، للسفير يان الياسون، ممثل السويد، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة الستين التاريخية. والجمهورية الدومينيكية على ثقة بأنه سيرأسها بصورة فعالة ومثمرة. وأعرب أيضا عن امتناني للأمين العام، السيد كوفي عنان، على إسهاماته القيِّمة جدا في تعزيز الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أهنئ معالي السيد جان بينغ ممثل غابون وأن أنوه بعمله البارز في رئاسة الجمعية العامة في آخر دورة لها.

ينبغي أن تسجل هذه الدورة الستون للجمعية العامة في التاريخ بوصفها دورة من أشد دورات الأمم المتحدة زخما. يكمن الدليل على ذلك في مجالين لهما أهمية كبرى في جدول أعمالها هما: أولا، المساءلة فيما يتعلق بمدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديد الالتزامات المتعهد بها لتحقيقها؛ وثانيا، تحديد مسار إصلاح المنظمة لتكييفها بما ييسر مواجهة المشاكل المتحدية الراهنة ويضمن فعالية إجراءاتها في سبيل تأمين التنمية والحرية والسلام لجميع شعوب العالم.

وبنظر أمم كالأمة التي أمثلها، أصبح جدول الأعمال الطموح، الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠٠٥ برنامج الحكومة الأساسي.

ما هو الأمر الذي يمكن أن يكون أكثر أهمية بالنسبة للأمم الصغيرة المتخلفة ذات الموارد الطبيعية النادرة من إخراج شعوبها من الهاوية الاجتماعية والاقتصادية التي يسببها الفقر والحالة الصحية السيئة والافتقار إلى التعليم والعمالة المنتجة؟ ليس هناك عمل سياسي أكثر إلحاحا، على الأقل في الجمهورية الدومينيكية. إن القضاء على الفقر في العالم مهمة جسيمة تتطلب التزاما سياسيا مطلقا والمشاركة الجماعية لجميع المجتمعات وكذا الدعم الاقتصادي غير المحدود من طرف البلدان المتقدمة النمو.

إن حقائق الحاضر المفجعة مرفوضة من وجهة نظر خلقية في عالم تحتل البشرية مركزه. تلك الحقائق تبرز الطبيعة المعيبة للسياسات المستندة إلى اعتبار مكسب لطرف خسارة لطرف آخر التي كانت متبعة في الماضي حينما كرست الدول العظمى نفسها لتكديس الثروات باستغلال ثروات الأمم الأفقر والأضعف.

إن انتشار الفقر ليس من مصلحة الأمم الفقيرة، وأكثر من ذلك ليس من مصلحة الأمم الغنية. وكما يعلم الجميع، يؤدي الفقر إلى اليأس والعنف والفوضى. وهذا بدوره يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية لا تحتمل وإلى اندلاع الصراعات التي تؤدي إلى انهيار الدول. وحينما تنهار دولة ما، يتحول الصراع الدائر فيها إلى صراعات إقليمية أو يستجلب أمواجا من المهاجرين لا حد لها ولا يمكن إيقافها. وفي عالم اليوم، فإن الدولة المنهارة تصبح في نهاية المطاف قضية معروضة على الأمم المتحدة تتطلب إيلاء الاهتمام وإيجاد الحلول. حينما يمحص المرء طريقة تسلسل تلك الأحداث، يصبح من الجلي أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمر حاسم.

اسمحوا لي أن أؤكد على ما يلي. من دواعي القلق الشديد أنه في عام ٢٠١٥، وهو العام الذي يجب أن تتحقق فيه الأهداف الإنمائية للألفية، من المتوقع أن يبدأ إنتاج النفط، وهو الوقود الذي مكن العالم من تحقيق نمو مذهل خلال المائة سنة الماضية، في الانخفاض بشكل خطير. وللتنبؤ بالمستقبل، ليس على المرء سوى النظر إلى الحاضر جيدا. إن جميع حكومات العالم تواجه الصعاب بسبب ارتفاع أسعار النفط. وإننا نعي نحن كلنا أن هذه المرة، على خلاف الهزة النفطية التي حدثت في السبعينيات، يمكن أن يصبح التخفيض الحالي لتدفق النفط دائما. أنني أؤكد على هذا الأمر لأنه، بفعل هذا الوضع، يمكن أن تواجه أممنا صعوبات لا نهاية لها على جميع الجبهات.

ومن المثير للإزعاج أن يقع هذا بالضبط ونحن نبذل جهودا جبارة للتغلب على العقبات التي تمنعنا من إنشاء مجتمع كريم وحر وآمن لشعوبنا. ويمكن أن تسبب الأزمة العالمية المتنبأ بها تخفيضا مستمرا في إنتاج النفط، مما سيسبب حالا ارتفاع أسعار النفط. ولا يمكن أن يجري اليوم تجاهل الآثار الكارثية لذلك. لطالما عرفنا أن النفط لن يبقى إلى الأبد. لقد حان الوقت لأن تطلق الأمم المتحدة مبادرة، أوسع نطاقا بكثير من الأهداف الإنمائية للألفية، برسم مسار يدل الدول الأعضاء على حضارة لا تعتمد على النفط.

يشاطر بلدي، الجمهورية الدومينيكية، هايتي جزيرة هسبانيولا الصغيرة الواقعة في منطقة البحر الكاريبي. علينا أن نقول إنه، تاريخيا، كانت نزع مشاكل أحد جانبي الحدود إلى أن تصبح مشاكل بالنسبة للجانب الآخر. إن هايتي، بلد حاصل على الاستقلال منذ ٢٠٠ سنة، أمة ممزقة اليوم. ففي خضم صعوباتها الاقتصادية التي لا يمكن تذليلها وجميع أنواع التقصير الاجتماعي، أضعفت صراعاتها السياسية مؤسساتها وانهارت الدولة.

ويسعى النظام الانتقالي الحالي جاهدا، في غياب الموارد الكافية للعمل بالشكل المناسب وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، من أجل إعادة بناء ما تم تدميره. كما أن المجتمع الدولي قد وضع آمالا كبيرة في استعادة السلطة السياسية الشرعية بإجراء الانتخابات.

وقد قال الكثيرون في الجمعية العامة وفي غيرها من الأماكن إنهم يعتقدون أنه كان ينبغي ألا تعطى الأولوية القصوى للعملية الانتخابية في هايتي، وأنه كان ينبغي أن تعطى الأولوية القصوى للمساعدة الإنسانية وإنشاء فرص العمل عن طريق برنامج ضخم لبناء البنية التحتية كالطرق ونظم التزويد بالمياه والمدارس والمستشفيات والمولدات الكهربائية. غير أن التجارب السابقة في عملية إعادة بناء الدول المنهارة تشير إلى أولوية الحاجة إلى إضفاء المشروعية على القيادة السياسية الجديدة عن طريق الانتخابات، على الرغم من أننا نعرف أنه في هذه الحالات، لا يمكن تحقيق الإطار المثالي لإجراء الانتخابات.

ولهذا فإنني أقترح، باسم رئيس بلدي السيد ليونيل فرنانديز رينا، أن تجري بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

في هايتي، بدعم من الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي حوارا وطنيا واسع النطاق من أجل التوصل إلى اتفاق عام بين القوى السياسية والقطاعات المنظمة في المجتمع المدني الهايتي، كما سبق لها أن قامت بذلك.

ومن شأن هذا الاتفاق أن يضمن المصالحة الوطنية وأن يمهد الطريق للخطة الوطنية لإعادة البناء التي تحظى بدعم قيادة هايتي بأكملها. وإن لكل أعضاء المجتمع المدني الهايتي والقيادة السياسية أدوارا مهمة في إعادة البناء المؤسسية لبلدهم ويجب أن يضطلع الجميع بهذه المسؤوليات. لا يمكننا أن نتجاهل أنه، في السنين الأخيرة، ظل شعب هايتي يعيش في الخوف وانعدام الأمن والفقر واليأس. وحتى يحدث الانتعاش، من الضروري أن يثق الشعب بعملية السلام والمصالحة وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، يقترح الرئيس فرناندیز أن توجه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الدعوة إلى زعماء عالميين مرموقين للحضور أثناء الانتخابات في هايتي، بغية إضفاء مصداقية أكبر على العملية الانتخابية في ذلك البلد.

ومن بين أولئك الساسة، تقترح الجمهورية الدومينيكية السيد فوكس، رئيس المكسيك، والسيد لولا دا سيلفا رئيس البرازيل، والسيد كارتر والسيد كلينتون، من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين، والسيد نلسون مانديلا، رئيس جنوب أفريقيا السابق والذائع الصيت.

والانتخابات هي أولى الخطوات السياسية الهامة لمساعدة هايتي للوقوف على قدميها. ولا نتوهم أن الانتخابات وحدها ستضمن الأمن أو تكفل حكم الديمقراطية في المستقبل القريب أو أنها ستفضي إلى تحسن الأحوال المعيشية لسكان هايتي بين عشية وضحاها.

لقد تعلمنا من تجربتنا الخاصة أن الطريق إلى الديمقراطية سيكون طويلاً، مثلما حدث بالنسبة للأمم التي تعمل اليوم في إطار المؤسسات الديمقراطية. والطريق إلى التنمية سيكون أطول ولكن أكثر أمناً، إن خفَّت حدة التوترات وتهيأ مناخ من التعاون وأوفت الدول والمؤسسات المانحة بوعودها السخية بتقديم الدعم المالي لهايتي بالشكل الملائم.

أما بالنسبة لموضوع السلام والأمن والحوار، فأود أن أعقب على بندين موقعهما في صدارة جدول الأعمال السياسي الدولي. أولاً، التقدم المحرز في عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً، الكوارث الطبيعية التي حلت بآسيا في الآونة الأخيرة، وبالولايات الأمريكية الآن، الأمر الذي تدفعنا إلى التفكير في هشاشة الدول إزاء التغييرات الخطيرة التي يحدثها الإنسان في التوازن الطبيعي، عندما تواجه أحداثاً من هذا القبيل. وإننا نأسف بشدة للخسائر في الأرواح التي سببها إعصار كاترينا.

وفي الختام، أود القول إننا يجب ألا نهدر الوقت. فلنعمل اليوم، كما لو كانت هذه فرصتنا الأخيرة للتوصل إلى توافق في الآراء ورسم خطة عمل لتحويل التنمية المستدامة إلى إنجاز جماعي لكي نضمن الأمن العالمي ونمضي قدماً على طريق السلام معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف ويدراغو، وزير خارجية بوركينا فاسو.

السيد ويدراغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يسعد بوركينا فاسو أن ترى في مقعد رئاسة هذه الدورة الهامة للجمعية العامة إبناً مرموقاً للسويد، البلد العظيم الذي نقيم معه علاقات صداقة وتعاون مثالية ومفيدة منذ عقود.

وأبادر بالتأكيد للرئيس على التعاون الكامل لوفدي. ويسعدني أيضاً أن أثني على سلفه، السيد جان بينغ، الذي نقدر له حنكته الدبلوماسية في إدارة أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أن تضم هذه الإشادة الأمين العام، الرجل الثاقب البصيرة الذي أقام هيكل الأمم المتحدة الجديدة هذه، وهو ما كنا نسعى إليه بشدة، وهو الرجل الذي امتلك الشجاعة لإرساء أسسها.

إن الدورة الحالية ستكون لها مكانتها الخاصة في تاريخ الأمم المتحدة. فعلاوة على تزامنها مع استعراض منتصف المدة للأهداف الإنمائية للألفية ومع إصلاح المنظمة، تنعقد هذه الدورة أيضاً في منعطف هام في تاريخ العالم والعلاقات الدولية.

ففي أفريقيا، ورغم الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدول والتجمعات الإقليمية، فإن استمرار العديد من الصراعات وبؤر التوتر ما زال مدعاة للقلق البالغ. وفي ذهني بصفة خاصة الوضع في منطقة البحيرات الكبرى ودارفور والصومال وكوت ديفوار. وفي الشرق الأوسط، فإن الكفاح من أجل البقاء هو المعركة اليومية للشعب الفلسطيني. ونحن على اقتناع بأن التنفيذ الصارم لخريطة الطريق هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام في تلك المنطقة المضطربة.

إن الأعمال الإرهابية العديدة التي ترتكب في شتى أنحاء العالم تتطلب منا الاهتمام وأن نذكر كم نحن ضعفاء أمام الإرهاب. ومن الآن فصاعداً، علينا أن ندرك أنه ما من استراتيجية، مهما كانت نشطة، يمكن أن تقضي على هذه الآفة، ما لم تعالج الأسباب الكامنة، ألا وهي الظلم والإقصاء والإذلال والفقر. ومن الواضح تماماً أن التصرف اليائس ينطلق من تلك المنابع.

إن السعي إلى الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان قد أصبح الآن وأكثر من أي وقت مضى جزءاً لا يتجزأ من السلوك اليومي للإنسان والأمم. وتلك هي الرؤية التي تقتضي أن نجري إصلاحاً لم يسبق له مثيل في الأمم المتحدة التي يتعين مواءمتها بعد ٦٠ عاماً من إنشائها لكي تواكب التحديات والمشاكل الجديدة التي نشأت. وفي هذا الصدد، نحيي الأمين العام مرة أخرى على ثاقب بصيرته وبعد نظره، فتقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005) يوفر لنا إطاراً محفزاً للأفكار ويشير إلى أن الإصلاح الشامل أمر أساسي لمنظمتنا.

وعلاوة على ذلك، فإن الموقف الأفريقي من هذا الإصلاح، وبالأخص فيما يتعلق بمجلس الأمن، بات معروفاً الآن. وبوركينا فاسو مقتنعة بأنه ينبغي إنصاف أفريقيا، وقد انضمت إلى الأعضاء الآخرين في الاتحاد الأفريقي من أجل وضع منهاج عمل مشترك يسمح لأفريقيا بأن تسترد دون تردد مكانتها المشروعة في الهيئات الأساسية لصنع القرارات في الأمم المتحدة.

ولكن، مهما بلغت حرارة مناقشتنا بشأن إصلاح الأمم المتحدة، فمن الأهمية بمكان أن نولي أولوية أكبر لمسألة التنمية.

وإذ نتكلم عن التنمية، كما تبرزها عن حق الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى التي اعتمدناها من فورنا، فليست الوعود والتعهدات هي ما ينقصنا، ولكن بالأحرى الوفاء بها في إطار من الاتساق والعناية، بالنظر إلى الطابع الملح والحاد للمشاكل التي نواجهها. وفي ظل هذه الظروف، لا يسع بوركينا فاسو إلا أن تنضم إلى كل الأنشطة التي تعزز التضامن الدولي الحقيقي.

ولذلك أيدنا مبادرة الرئيس لولا دا سيلفا لمكافحة الجوع. ولنفس السبب نؤيد أيضا مبادرة الرئيس جاك شيراك

للتضامن الدولي التي تقترح فر ض رسم على تذاكر شركات الطيران، وترمي إلى المساعدة على تمويل مكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ ومرفق التمويل الدولي المقترح من رئيس الوزراء توني بلير؛ وصندوق المساعدة الإنمائية والإنسانية المقترح من قطر؛ وحساب تحدي الألفية المقترح من الرئيس جورج و. بوش، الذي أصبح بلدي الآن مستفيدا منه.

وترحب بوركينا فاسو أيضا بالقرار الذي اتخذته مؤخرا مجموعة البلدان الثمانية بإلغاء ديون عدد من البلدان النامية. ونأمل أن تُدرج بلدان إضافية في تلك القائمة.

ما من شك في أن العلاقات التجارية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ما زال يشوهها عدم المساواة – بل وحتى الظلم. لذلك من الضروري التذكير بضرورة احترام قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف التي هي أساس منظمة التجارة العالمية.

ولذلك ينبغي أن يكون واضحا سبب استمرار بوركينا فاسو في المطالبة بإنهاء إعانات التصدير الجائرة في بلدان الشمال، خاصة الإعانات المتعلقة بالقطن.

إن بوركينا فاسو نصيرة قوية للديمقراطية والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان والسلام والتنمية في أفريقيا وفي كل ربوع العالم. وهي في ذلك السياق تشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام في أفريقيا ومناطق أخرى. علاوة على ذلك، فإن بلدي، الذي يتولى حاليا رئاسة تجمع الساحل – الدول الصحراوية في المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية – يفتخر بخدمة قضية التكامل الإقليمي والإخاء والتضامن الدوليين.

إننا نعتقد أن العمل من أجل السلام يعني أيضا احترام الاتفاقيات الدولية. لذلك نعتقد أنه من واجبنا أن نفي بالتزاماتنا الدولية من خلال الانضمام إلى أغلب الاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعتها بوركينا فاسو وصدقت عليها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشجع البلدان الأخرى على الاحتذاء بنا بغية تعجيل دخول ذلك الصك القانوني حيز النفاذ، الذي تتجلى تماما أهميته للسلم والاستقرار العالميين.

ولست بحاجة إلى التذكير بأن الفكرة السائدة في الدورة الحالية هي إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة. وبالتالي يصعب تماما فهم الكيفية التي يمكن لنا بها مواصلة تجاهل حقوق ٢٣ مليون تايواني. لقد حان الوقت لكي نتعامل بإنصاف مع ذلك الشعب، الذي ظل يثبت منذ عقود التزامه بالديمقراطية والسلام والتضامن الدولي.

إن مصير البشرية يتوقف على ما نفعله به اليوم أكثر من أي وقت مضى. ومن خلال التحرك الجماعي المنسق في نفس الاتجاه واستلهام نفس المبادئ، يجب أن ننهض بمسؤولياتنا المشتركة الجديدة، وهي بناء عالم في جو من الحرية أفسح، عالم فيه تنمية وأمن وكرامة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد نيان وين، وزير خارجية إتحاد ميانمار.

السيد وين (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئ السيد إلياسون بانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. ونحن مقتنعون بأنه نظراً لخبرته الواسعة في العلاقات الدولية ستحقق هذه الدورة نتائج مثمرة. ويتعهد وفدي بالدعم والتعاون الكامل في مساعيه لإنجاح هذه الدورة التاريخية. وأود أيضا أن أعرب للأمين العام، السيد كوفي عنان، عن التقدير البالغ لجهوده في تعزيز المثل والقضايا النبيلة لمنظمتنا.

إن قوة منظمتنا تكمن في عالميتها وشرعيتها، الثابتتين في ميثاق الأمم المتحدة وفي المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ومن بين هذه المبادئ الرئيسية احترام سيادة الدول وسلامتها

الإقليمية، والمساواة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وتتسم القضايا الدولية المعاصرة بنطاق وتعقيد كبيرين لدرجة أنه لا يمكن حلها إلا من خلال تعددية الأطراف والعمل الجماعي المرتكز على قيمتي التضامن والعالمية، كما تجسدهما الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نأمل في النهوض بمسؤولياتنا إلا من خلال العمل الجماعي. ولابد في الوقت ذاته أن نضمن مصداقية المنظمة من خلال تكييفها مع الحقائق العالمية للقرن الحادي والعشرين.

لقد أعطى الاجتماع العام الرفيع المستوى زخما لتحقيق الأهداف والتصدي للتحديات في القرن الحادي والعشرين. وتضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تدابير من أجل تعزيز الأمم المتحدة. ويود وفدي أن يؤكد ضرورة حفظ وتعزيز مركزية الجمعية العامة باعتبارها أعلى جهاز للتداول وصنع القرار في الأمم المتحدة. وتتفق ميانمار أيضا على وجوب إصلاح مجلس الأمن حتى يعكس حقائق العالم ويكون أكثر فعالية. وحيث أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن العالميين، ينبغي إدارة عملية توسيعه بأكبر قدر من الجدية. وأي قرار في ذلك الصدد ينبغي التوصل إليه على أساس الاتفاق بين أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

وفي إطار عملية الإصلاح، يجب أن نتجنب إدخال مفاهيم جديدة لا أساس لها في الميثاق أو في القانون الدولي. فالقبول بمثل هذه المفاهيم سيتنافى مع مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، التي تشكل أساس منظومة العلاقات الدولية.

ويسعدني أن أرى الوثيقة الختامية تتضمن عناصر نعزّها. فالوثيقة تؤكد بصفة خاصة على التزام جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها بأي شكل لا ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة. وتوفر أحكام الميثاق المبادئ اللازمة لاستخدام القوة كملاذ أخير. ولقد كان لدينا دائما اعتقاد راسخ بأن المادة ٥١ من الميثاق، التي تتناول حق الدفاع عن النفس فرادى أو جماعة، ينبغي ألا تُعاد كتابتها أو يُعاد تفسيرها.

ولكننا نعتقد أن هناك بعض المجالات التي مازال ينبغي العودة إليها مرة أخرى لكي نعالج شواغلنا.

بالنسبة إلى إنشاء لجنة لبناء السلام باعتبارها هيئة استشارية حكومية دولية، لدينا شعور قوي بأنه يجب أن يكون هناك تمثيل كاف للبلدان النامية في اللجنة التنظيمية. إن للبلدان النامية قضية قوية، حيث أنها المساهمة الرئيسية بالموظفين العسكريين والشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة.

وفي مجال تعزيز آليات حقوق الإنسان، يجب أن نعالج الأسباب الأساسية للمشاكل، وهي استخدام الانتقائية والمعايير المزدوجة والتسييس. ولابد من الأخذ في الاعتبار أن الميثاق يضع حقوق الإنسان في إطار التعاون الدولي. وخلال هذه الدورة، سوف ننظر في ولاية مجلس حقوق الإنسان المرتقب إنشاؤه وفي طرائقه ووظيفته، وحجمه، وتكوينه، وعضويته، وأساليب عمله، وإجراءاته. وبالنظر إلى الأهمية التي نوليها جميعا لحقوق الإنسان، يجب أن تؤدي البلدان النامية دورا نشطا في عملية التفاوض. ونود أن نرى في وقت قريب البدء في إجراء مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع.

إن التهديدات التي نواجهها اليوم لا تعطي اعتبارا للحدود الوطنية، وهي تهديدات متشابكة ومعقدة. ومن بين التهديدات التي لا يمكن أن نتجاهلها بدون أن نتعرض للخطر الإرهاب، والاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأسلحة الدمار الشامل،

والفقر والجوع، والانتشار المفزع لأمراض معدية للغاية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

ويلزم أن تنسق على جميع المستويات الجهود والاستراتيجيات الرامية إلى معالجة المسائل العابرة للحدود الوطنية وأن تنفذ مع الاحترام اللازم لسيادة الدول وسلامة أراضيها.

وبلدي دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبرتوكوليها المكملين لمنع وقمع الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، ولمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ووضع بلدي تشريعات لمراقبة غسل الأموال ولتقديم المساعدة القانونية المتبادلة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وبلدي دولة طرف تقريبا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما شارك بلدي بنشاط في الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الجريمة الدولية.

إن ميانمار تناهض جميع أشكال الإرهاب ومظاهره. وترى ميانمار أنه ينبغي أن يكافح الإرهاب وفقا للقانون الدولي والالتزامات الدولية. وينبغي ألا تستخدم مسألة مكافحة الإرهاب ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

بعد ستين عاما من الحرب العالمية الثانية، ما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخاصة انتشار الأسلحة النووية، يشكل تحديا هائلا. فالانتشار النووي يتزايد، وهناك اهتمام كبير بألا تتمكن الأطراف من غير الدول من الحصول على تلك المواد والتكنولوجيا. ولا بد لجميع الدول أن تعمل في إطار متعدد الأطراف بغية إحراز تقدم كبير نحو نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد من جديد على التزامها بضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

بيد أن الوثيقة الختامية لم تنجح في معالجة المسألة الهامة المتمثلة في نزع السلاح ومنع الانتشار. وتحظى هذه المسألة بأهمية كبيرة، وينبغي أن نبذل كل الجهود لضمان عدم وضع هذه المسألة الحيوية جانبا في المنتديات الدولية.

في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المعنية بالمخدرات، تم التأكيد على أنه لا يمكن لدولة واحدة أن تكافح آفة المخدرات بمفردها. وفي بلدي، تمثل مشكلة المخدرات إرثا استعماريا مريرا. ولذلك جعلنا القضاء على المخدرات مسؤولية وطنية ووضعنا استراتيجيات وأساليب لإنهاء مشكلة زراعة خشخاش الأفيون من خلال خطة شاملة تستمر لفترة ١٥ عاما ومشروع المصير الجديد التكميلي. وأسفرت هذه الجهود عن انخفاض حاد في إنتاج خشخاش الأفيون. ونتيجة لذلك، أبلغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن انخفاض بلغ ٧٣ في المائة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٤. وجهود ميانمار للقضاء على زراعة الخشخاش وإنتاج الأفيون والهيروين والاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها تستكمل الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة. كما تتخذ ميانمار تدابير عاجلة مع البلدان المجاورة لها بغية فرض مراقبة على السلائف الكيميائية المجلوبة عن طريق الاتجار غير المشروع التي تستخدم في إنتاج المخدرات الاصطناعية. وأقمنا تعاونا ثنائيا وثلاثيا ومتعدد الأطراف في السياقات دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

لقد تعهد قادة العالم في إعلان الألفية بأن يصبح العالم في عام ٢٠١٥ أفضل من العالم الذي نعيش فيه اليوم. وقطعوا التزاما رسميا بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد أن تعمل البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء بطريقة تعاونية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو، خاصة، أن تفي بالتزاماتها وأن تبلغ الهدف المتفق عليه دوليا المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. كما يجب

تخفيف عبء الديون على البلدان النامية، بما في ذلك التمويل القائم على المنح وإلغاء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة.

ونحن، في ميانمار، نحرز تقدما مرضيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي حملتنا للقضاء على الفقر أحرزنا نتائج هامة من خلال تعيين ٢٤ منطقة إنمائية خاصة في ولايات وأقسام البلد، بغية تحقيق التنمية المنصفة والمتوازنة بالتعويل بالدرجة الأولى على مواردنا الذاتية وبدون تقديم مساعدة، وخاصة، من المؤسسات المالية الدولية. ولكن مع تقديم مساعدة مالية خارجية، يمكن تسريع جهودنا الإنمائية.

إن ميانمار دولة متعددة الأعراق تتألف من أكثر من ١٠٠ عنصر. وبعد الاستقلال مباشرة، تعين على البلد أن يواجه آفة التمرد. ومثلت هذه الآفة عائقا جديا لمساعينا الإنمائية الوطنية. وعلى أساس الدروس المريرة للماضي، نعكف اليوم على إنشاء برنامج يرمي إلى إرساء سيادة القانون والنظام والاستقرار الوطني. ومثلما تمكنا من بناء السلام والاستقرار، تمكنا من تركيز اهتمامنا على التنمية الاقتصادية، بإعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية. وبينما نسعى لتحقيق التنمية الشاملة في البلد، نقوم في الوقت نفسه بتنفيذ برنامج سياسي من سبع خطوات للانتقال السلس إلى دولة ديمقراطية.

وفي هذا الصدد، فإن من شأن تفهم المجتمع الدولي ودعمه أن يمكنانا من بلوغ هدفنا العزيز بسرعة أكبر. ولكن ممارسة الضغوط غير المبررة ستؤدي إلى تأخير تقدمنا. ونحن، من جانبنا، أقوياء في تصميمنا على بلوغ هدف إنشاء دولة ديمقراطية عصرية.

وإن ميانمار تقف على عتبة عصر جديد. وقد وصلنا إلى نقطة يجب عندها أن نكرس كل اهتمامنا لعبور العتبة ودخول العصر الجديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل فرندو، وزير خارجية جمهورية مالطة.

السيد فرندو (مالطة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئ السيد يان إلياسون بانتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. وتنتظره مهمة هامة وصعبة. ويمكنه، في الاضطلاع بمهامه، أن يتأكد من دعمي الكامل ودعم وفد مالطة.

وأغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديرنا للرئيس المنتهية ولايته للدورة التاسعة والخمسين للجمعية، معالي السيد جان بينغ. لقد تطلبت الشهور الـ ١٢ الماضية قيادة غير عادية والتزاما من رئاسة الجمعية العامة. وأود أن أشارك الآخرين في تقديم التهنئة للسيد بينغ بالطريقة الحازمة والناجحة إلى قاد بها هذه الجمعية في التحضيرات المؤدية إلى عقد مؤتمر القمة الذي اختتم من فوره.

وأحال المؤتمر إلينا مهاما كبيرة في المسعى المستمر لمواصلة عمليات التعاون المتعدد الأطراف وتعزيز هذه العمليات. وينبغي حقا أن نتخذ متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة موضوعا محوريا لمناقشاتنا.

ونحن، في ضوء المناقشات التي أجراها قادتنا الأسبوع الماضي، نباشر هذه المسؤوليات ونحن أكثر استلهاما لحتمية العمل الجماعي. وذلك العمل واجب على المجتمع الدولي، في التصدي للتحديات القصيرة الأجل التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتغلب عليها بقدر ما هو واجب في تحديد الأهداف الطويلة الأجل التي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقها.

وضمن أكثر التحديات العاجلة والمرئية التي تجابهنا الطريقة التي نستجيب بها للكوارث الطبيعية التي تحيط من وقت إلى آخر بالشعوب والمجتمعات في جميع أرجاء العالم.

وأسفرت الأشهر الـ ١٢ الماضية عن أدلة رهيبة للطريقة التي تظل بها البشرية معرضة لقوى الطبيعة.

ولا تشكل أمواج تسونامي التي حصلت في العام الماضي وإعصار كاترينا قبل أسابيع قليلة سوى أكثر كارثتين بارزتين ضمن الكوارث الرئيسية الأخيرة التي تكشف إحساسنا بالضعف وإحساسنا بالتضامن على السواء. وفي إعرابنا عن الحزن والتعاطف مع الحكومات والشعوب الذي عصفت بها تلك الكوارث، أبدى شعب مالطة أيضا استعداده لتقديم العون والإغاثة.

ولئن كانت مثل هذه الأوقات تذكرنا بأنه لا يمكن التنبؤ بوحشية الطبيعة، فإنها تعلمنا أيضا أن علينا دائما أن نعامل الطبيعة باحترام.

ويمكن لموارد الطبيعة إن أُديرت على نحو مسؤول أن تدخل قدرا كبيرا من التحسين على حياتنا. بيد أنه إن أسيئ استغلال هذه الموارد فستكون البشرية هي الخاسرة في النهاية.

ومن دواعي الأسف، رغم صحة ذلك، أن قوى الطبيعة الغاشمة ليست السبب الوحيد في المعاناة الواسعة النطاق بين صفوف إخواننا في البشرية. ومن العوامل المؤثرة أيضا في ذلك التطورات السياسية والاقتصادية التي تملك الحكومات، فرادى ومجتمعة، بعض عناصر السيطرة عليها على الأقل. وليس اجتماع الأسباب الطبيعية والتي من صنع البشر ملحوظا بدرجة أكثر مما هو في تلك النماذج من تدفقات الهجرة غير المنظمة والتي كثيرا ما تكون مأساوية.

وقد وجدت مالطة نفسها على مدى السنوات القليلة الأخيرة، شأنها شأن كثير من البلدان، ضحية للزيادة المثيرة للقلق في الاتجار غير القانوني بالبشر عبر البحر المتوسط. ولكوننا جزيرة صغيرة ذات كثافة سكانية مرتفعة للغاية، سرعان ما اكتسبت المشكلة في حالتنا أبعاد الأزمة.

وتلتزم مالطة التزاما قويا وطويل الأمد بمد يد المساعدة لمن يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية. وسنظل متمسكين بذلك. ولدينا وعي عميق بأن العمل الطويل الأجل في هذا المجال يلزم أن يرتكز على احترام عميق للكرامة الإنسانية وتقيد صارم بسيادة القانون، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

ولكن المجتمع الدولي يجب ألا يسمح بتقويض حقوق اللاجئين والأشخاص الذين يلتمسون منحهم مركزا إنسانيا وفقا للقانون الدولي والمساس بهذه الحقوق من جانب المنظمات الجنائية الدولية المتخصصة في نشاط الاتجار بالبشر. أما بالنسبة لحالتنا فإن قدرتنا على الاستجابة للحالات الحقيقية توشك أن تجرفها الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين غير القانونيين، الذين تستهدفهم شبكة إجرامية دولية للمتجرين في البشر.

وتشكل الهجرة غير القانونية انهيارا للنظام القانوني الدولي ويجب على المجتمع العالمي أن يتصدى لها بوصفها كذلك على نحو لا لبس فيه لكي يكفل إعادة إقرار سيادة القانون الدولي في هذا الصدد. ويلزم أن تتحمل بلدان المنشأ وبلدان العبور مسؤوليتها عن التمسك بسيادة القانون وذلك بالضرب بقوة على النشاط الإجرامي الدولي المتعلق بالاتجار بالبشر. وندعو الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى التصدي لهذه المسألة التي ما لم تعالج يمكن أن تعرض للخطر حقوق اللاجئين الحقيقيين والأشخاص المستحقين منحهم مركزا إنسانيا بمقتضى القانون الدولي.

ويلزم في الوقت ذاته، أن يستفاد أيضا من روح التضامن التي يهتدي بها العمل بهذا المجال في التصدي لجذور الهجرة الاقتصادية غير القانونية، وهي ظاهرة ليست ضارة فقط بالأفراد المعنيين أنفسهم، الذين يقعون ضحايا

للمنظمات الإجرامية التي لا ترحم، وكثيرا ما يدفعون حياتهم ثمنا لذلك، وإنما هي ضارة أيضا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنشأ.

ولهذا السبب نرحب بتأكيد بيان مؤتمر القمة مجددا مبدأ التضامن وتقاسم العبء فيما يتعلق بمساعدة جماعات اللاجئين الحقيقيين والمجتمعات المضيفة لهم. وفي هذا السياق، نتطلع إلى الحوار الرفيع المستوى الذي ستجريه الجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والمقرر أن يحدث في عام ٢٠٠٦. وسيتيح لنا هذا الحوار فرصة إضافية هامة لمناقشة الجوانب متعددة الأبعاد لتلك المشكلة وتحديد الطرق المناسبة لمعالجتها. وستضطلع مالطة بدور فعلي وبنّاء في هذا الحوار.

وقد وفر اجتماع قمة الأسبوع الماضي مبادئ توجيهية جديدة هامة في كثير من المجالات الحاسمة التي تتطلب عملا جماعيا. ففي مجال التعاون الإنمائي، جرت إعادة تكريس للأهداف التي تم تحديدها أولا في الأهداف الإنمائية للألفية. وتنضم مالطة إلى شركائها في الاتحاد الأوروبي في تعزيز التزامها تجاه المزيد من المساعدات الإنمائية وزيادة فعاليتها في السنوات المقبلة. وقد وضعنا أهدافا طموحة للنجاح في إنجاز جولة مفاوضات الدوحة التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية بحلول العام المقبل.

وسوف يتمشى إسهام مالطة الوطني مع إمكانياتها ومستوى تنميتها الاقتصادية. ورغم ذلك، سوف يهتدي بجهدنا المستمر لتعزيز وتوسيع مجالات السلام والرخاء والأمن لجميع شعوب العالم. وستتاح لنا فرصة متجددة للتأكيد من جديد على تلك الالتزامات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حين تستضيف مالطة اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث القادم وتتولى رئاسة الكومنولث لفترة السنتين المقبلة.

ويجب أن يستمد السلام والرخاء جذوره من الكرامة الإنسانية. وقد كرس قادتنا جزءا كبيرا من مناقشاتهم في الأسبوع الماضي لمسألة حقوق الإنسان. وقد لا تكون قرارات اجتماع القمة في هذا الشأن قد مضت إلى المدى الذي كان يوده البعض منا. ورغم ذلك فإنها كانت خطوة هامة صوب الهدف المتمثل في تزويد الأمم المتحدة بهيكل مؤسسي أكثر فعالية للتعامل مع الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في كافة أرجاء العالم. وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، سوف ننشد الوصول بقرارات اجتماع القمة إلى أن تؤتي ثمارها في مجال حقوق الإنسان، وخاصة إنشاء مجلس حقوق الإنسان.

ويتعلق مجال آخر من المجالات التي تتسم فيها الكرامة الإنسانية بأهمية كبرى بمبدأ مسؤولية الحماية. وقد اتخذ قادتنا خطوة جريئة بالتوفيق بين مختلف خيوط ذلك المبدأ، الذي يسعى لتضمين واجب أخلاقي هام في تطوير قانون الدول. فاحترام سيادة الدولة، والبارامترات الصارمة لاستعمال القوة، والالتزام الشامل باحترام الكرامة الإنسانية والحق في الحياة الذي يستحقه جميع أفراد البشر والدفاع عن هذه الكرامة وهذا الحق، كلها جوانب حيوية للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة في هذا الشأن. ويلزم أن يواصل المزيد من العمل في هذا المجال استلهام الإحساس المشترك بالتضامن بين الناس في أرجاء العالم والمسؤولية الأخلاقية العالمية المشتركة عن العمل من أجل الدفاع عن البريء.

وتمثل فعالية بناء السلام بعد انتهاء الصراع بعدا هاما يمكن للمجتمع الدولي فيه أن يعطي تعبيرا عمليا عن فكرة المسؤولية الجماعية. ولذلك فنحن نرحب بشدة بالاتفاق على إنشاء لجنة بناء السلام، التي تبرز قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وبناء السلام وتعززها. والمجال المذكور من مجالات التعاون الدولي الذي يعد فيها التفاعل بين العمل على الصعيدين الإقليمي والعالمي أمرا شديد الأهمية. والمهمة

التي كلفنا بها اجتماع القمة من وضع طرائق لجنة بناء السلام في صورتها النهائية بحلول كانون الأول/ديسمبر هذا العام هي من أوسع المسؤوليات نطاقا في الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومن المجالات الأخرى التي يتسم فيها التعاون الدولي بأهمية خاصة المجال المتعلق بالحرب على الإرهاب. وبالرغم من الاختلافات التي قد تظل باقية على التفسير الدقيق لهذا المفهوم ومداه، ثمة التزام واسع النطاق بمقاومة واستئصال تلك الهجمة الشاذة والبشعة على النظام اليومي للحياة وصفائها في مجتمعاتنا وعلى حق عامة الناس في التمتع بحياة آمنة يظلها السلام. وتسليما منا بذلك، نحث على اتخاذ خطوات فورية لتكثيف وتوسيع نطاق الأعمال الملموسة التي تستجيب لشواغل مواطنينا الفورية. وتوفر عناصر استراتيجية لمكافحة الإرهاب أعلنها الأمين العام في وقت سابق من العام مؤشرا مفيدا في الاتجاه الصحيح.

ويلزمنا أن نمضي بعملنا الجماعي في مكافحة الإرهاب إلى أبعد من ذلك. وترى مالطة أنه لا عذر مطلقا لأي عمل إرهابي، وأن إجراءاتنا لمكافحة الإرهاب يجب أن تكون خالية من الالتباس وأن تتسم بالثبات والحسم في جميع الأوقات وفي كافة الأحوال. بيد أننا يجب أن نحلل جذور المشكلة وندرسها دراسة عميقة. وبصفة خاصة، يجب ألا نأخذ جانب السلبية حين نرى حالات في أنحاء العالم تعجز فيها الدول عن توفير شبكة ضمان اجتماعي لشعوبها، ويتجمع فيها الفقراء واليائسون حول المنظمات المتطرفة، التي قد تمارس الإرهاب أيضا بينما توفر في الوقت ذاته المساعدة الاجتماعية لتعزيز قاعدتها الشعبية. وينبغي أن تكون المسؤولية عن توفير المساعدة الاجتماعية في أيدي الدولة، التي تمثل المجتمع بكل ما فيه من تنوع. وفي رأيي أنه يتحتم أن تتسم البرامج الإنمائية الدولية أيضا بهذا التركيز الخاص. وينبغي أن يظل الهدف النهائي من الدورة الحالية للجمعية العامة هو إحراز تقدم صوب إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

وبغضّ النظر عن الاتفاق على مجموعة جديدة من المهام والتدابير للإصلاح، أكد قادتنا مجددا في اجتماع القمة في الأسبوع الماضي المفاهيم والمبادئ التي تكمن في صميم الأمم المتحدة وواصلوا تطويرها. وسوف تهتدي مداولات الدورة الحالية للجمعية العامة بتلك المفاهيم والمبادئ وهي تنظر في المسائل الكثيرة المحددة الواردة في جدول أعمالها.

وتشكل مسألتا السلام والأمن جزءا رئيسيا من جدول الأعمال المذكور. ولهما وقع خاص اليوم، الذي يوافق اليوم الدولي للسلم.

وتعرب مالطة عن ترحيبها بالتطور الذي طرأ مؤخرا على الحالة في فلسطين، ويتمثل في فض إسرائيل للاشتباك من الأراضي المحتلة في غزة وأجزاء من الضفة الغربية. ونحث الطرفين المعنيين على المحافظة على الزخم الذي تم تحقيقه من أجل السلام. إننا نقدر ونحيي القرارات الجريئة والقوية التي اتخذتها القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية كلتاهما، والتي تيسر حدوث هذه التطورات. ويراودنا إحساس واضح بالتعقيدات والحساسيات التي تنطوي عليها الحالة لكلا الجانبين في متابعة كل منهما لأعماله.

وترغب مالطة، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، في أن تشجع التطورات الأخيرة هذه بصفتها طريقا نحو الاستئناف التام لعملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا يستدعي تصميما متواصلا من كلا الجانبين على عدم السماح للعقبات بالوقوف في طريق تنفيذهما المجموعة التالية من الأعمال المطلوبة بموجب خريطة طريق المجموعة الرباعية: تجميد إسرائيل لكل الأنشطة الاستيطانية، ووقف الهجمات العنيفة التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين في كل مكان.

إننا مقتنعون بأن الهدف النهائي – وجود دولتين متجاورتين تتمتعان بالسيادة وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن – هو في متناول اليد ويستحق بالتأكيد الجهود والتضحيات المقدمة في هذه المرحلة.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، يتواصل تعزيز التعاون الإقليمي عن طريق عملية برشلونة والمبادرات الأخرى للتشاور دون الإقليمي. وضمن إطار أوسع لسياسة الجوار الأوروبية، فإن بلدان شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط تعمل معا على طيف واسع من التدابير لإشاعة مزيد من السلام والرخاء والتقدم في منطقتها.

وتتضمن تلك التدابير مجالات تلقى اهتماما أساسيا من مالطة وجيرانها المباشرين، مثل إدارة تدفقات اللاجئين، والارتقاء بحقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، وجهود مكافحة الانتشار ومكافحة الإرهاب، والإسراع بالتكامل المعزز للأسواق وهدف تحسين ظروف المعيشة الاجتماعية والاقتصادية لكل الشعوب في المنطقة، وبخاصة الأكثر ضعفا. ويمثل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المعزز لمنطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط التحدي الرئيسي للبلدان التي تنتمي إليها وسيعود بنتائج مفيدة للمجتمع الدولي بأسره.

ومالطة مهتمة بصورة خاصة بالتطورات المتصلة بتوسيع الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وبعد أن تنضم بلغاريا ورومانيا في عام ٢٠٠٧، قد تشتمل المراحل التالية من العملية على عدد من البلدان في منطقتنا، مثل كرواتيا وتركيا. وتؤمن مالطة بأن المزيد من التوسع في الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يقدم زخما للإصلاح الإيجابي في البلدان الأوروبية بصورة عامة ولتهيئة منطقة أوروبية أوسع يسودها السلام والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان، مكرسة لتحقيق الرخاء لشعوبها بروح التضامن.

وترحب مالطة بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي يعمل بصورة متزايدة للنهوض بالسلام والتعاون في مناطق بعيدة عن منطقته. وتلك هي الحالة في ما يتعلق بإطار التعاون الأوسع الذي توفره الشراكة الإستراتيجية مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

ويعد توسيع نطاق الحقوق السياسية والمشاركة السياسية بعدا ضروريا للإستراتيجية الأوسع لمحاربة التطرف بمختلف مظاهره في جميع أنحاء العالم. وترحب مالطة بالمشاركة عبر الأطلسية المكثفة التي تسعى في هذا الصدد، بخاصة في الشرق الأوسط، إلى مشاركة أوسع في دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتعليمي المحلي للمجتمعات في المنطقة.

ويتعاون الاتحاد الأوروبي أيضا بصورة متزايدة مع الاتحاد الأفريقي في تنفيذ الإجراءات والقرارات المتفق عليها ضمن إطار الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن يعزز ذلك التطور المشجع تعزيزا أكبر العديد من جهود حفظ السلام وتقديم الإغاثة الإنسانية وتحقيق المصالحة الجارية في العديد من أجزاء القارة الأفريقية.

لقد كان الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة وأداؤها محط تفحص كثيف في الأشهر الأخيرة. وكشف هذا عن بعض أوجه الضعف الذي يعتور منظمتنا. وفي نفس الوقت، سلط الضوء على عدد من المجالات التي تضطلع الأمم المتحدة فيها بدور فريد لا غنى عنه في عملية التعاون المتعدد الأطراف. ومن المؤسف أنه أزاح الستار عن حالات فشل بشري ومؤسسي. وفي نفس الوقت، تم أيضا إبراز عدد أكبر من الحالات التي تعمل فيها المؤسسات بصورة جيدة والتي يعمل فيها الأفراد بالتزام وتفان جديرين بالإعجاب. وعلى وجه الخصوص، سلطت التطورات التي وقعت في الأشهر

الأخيرة الضوء على التزام وتفاني الأمين العام، كوفي عنان، في الاضطلاع بمهمته المعقدة والمضنية بصورة استثنائية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أعمق شعورنا بالإعجاب ودعمنا للأمين العام على المساهمة الكبيرة التي ما فتئ يقدمها صوب تعددية الأطراف الفعالة واحترام سيادة القانون على الصعيد الدولي.

إن التحديات الماثلة أمامنا لم تكن عالمية مثلما هي اليوم. والكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا أكدت لنا جميعا ضعفنا بوصفنا جنسا بشريا. والعولمة بجميع جوانبها، بما في ذلك الاتصالات العالمية، لم تضع فورية الأحداث والمعلومات أمام ناظرينا فحسب، ولكنها عجّلت أيضا بالتغيير النشيط في جميع الجوانب – السياسية والاقتصادية والاجتماعية – في كل المجتمعات على سطح الأرض. إن حالة التقلب المتواصل والتغير الدينمي زادت من الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وإلى أن تكون مركز اتصال للمجتمع الدولي، مركز اتصال يكون مستعدا لمواجهة التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن والتنمية ويعمل بنشاط للتغلب عليها.

من المفيد لنا هذا العام، الذي يشهد الذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، أن نقدم على ممارسة الإصلاح، آخذين في الاعتبار عبارات الأمين العام في تقريره ”في جو من الحرية أفسح“،

> ”أن مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق تظل صالحة وملائمة اليوم مثلما كانت في عام ١٩٤٥، وأن الفترة الراهنة تتيح فرصة قيّمة لتجسيدها“. (A/59/2005، الفقرة ١٥٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد راميش ناث باندي، وزير خارجية مملكة نيبال.

السيد باندي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): لقد جدد الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي اختتم أعماله مؤخرا آمال ومطامح البشرية في تحقيق السلام والأمن والتنمية الدائمة. والوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) شهادة على رؤيتنا المشتركة وحكمتنا الجماعية والتزامنا المجدد بالشراكة العالمية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الأكثر إلحاحا. إن الالتزامات بالقضاء على الفقر وبمكافحة الإرهاب الحازمة وبتحقيق الإصلاح الحسن التوقيت للأمم المتحدة بصفتها محور تعددية الأطراف، لا يمكن الوفاء بها وترجمتها إلى أفعال إلا إذا عملنا معا.

لقد أكدت الوثيقة الختامية مجددا الأولوية القصوى لدى العالم – مكافحة الإرهاب – بصفتها المسألة العالمية الأكثر إلحاحا. إن الإرهاب ليس مشكلة بلدان قليلة فقط، بل هو تهديد للسلام والأمن العالميين. وفي عالم اليوم المترابط والمتصل، لا يقف الإرهاب عند الحدود الجغرافية. بل إن صداه يتردد على مدى بعيد وواسع. ولما كان كل عمل إرهابي يتحدى القيم الإنسانية الأساسية، فيجب علينا أن نتعامل معه بصرامة وحزم وشمولية، من دون ازدواجية المعايير أو التفسيرات الانتقائية.

وبصفة نيبال بلدا ما فتئ يعاني من الإرهاب الأخرق والوحشي على مدى عقد، فإنها تدين الإرهاب بصورة لا لبس فيها بجميع أشكاله ومظاهره وتؤيد الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة ضد الإرهاب الدولي.

إن التزام صاحب الجلالة الملك بالديمقراطية المتعددة الأحزاب التزام لا يتزعزع وتام. وهو عازم على إعادة تنشيط المؤسسات الديمقراطية المتعددة الأحزاب عن طريق استعادة السلام المستدام وجعل الديمقراطية مجدية وناضجة ومهذبة ومحسنة. ولبلوغ تلك الغاية، سنجري انتخابات بلدية بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تعقبها انتخابات البرلمان

الوطني في غضون عامين. وستكون تلك خطوة هامة إلى الأمام في إعادة تنشيط مؤسساتنا الديمقراطية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة. وإنني أحث البلدان والمنظمات التي تدعم الديمقراطية على أن تأتي وتساعدنا في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. إن حكومة صاحب الجلالة مستعدة للترحيب بالمراقبين الدوليين للانتخابات. لقد دُعمت الديمقراطية ليس بصفتها نظاما للحكم فحسب، ولكن أيضا كطريقة للعيش في جميع أجزاء العالم. إن جمال كوكبنا يكمن في تنوّعه. ونؤكد من جديد ما جاء في الفقرة ١٣٥ من الوثيقة الختامية من الاعتراف بأنه، في حين أن لجميع الديمقراطيات سمات مشتركة فإنه لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية. ويجب السماح للبلدان والشعوب ذات السيادة بأن يكون لها كل الحق في اختيار نظام الحكم الديمقراطي الذي يناسب احتياجاتها وطموحاتها.

وقد ذكر مؤخرا جلالة الملك غياندرا بير بيكرام شاه ديف أن استخدام القوة وحده ليس هو الحل، ولكن الحل يكمن في المحادثات. وإننا مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا عن طريق الحوار على أساس من الثقة. ولكن يجب أن يتسم أي عرض بما يكفي من المصداقية والإخلاص لتبديد أية شكوك أو شبهات قد تحيط به. هذا هو موقفنا المبدئي الذي يتمثل في العمل مع جميع القوى الدستورية من أجل بذل الجهود لإقامة السلام والاستقرار الدائمين في بلدنا.

وقد شرعت حكومة جلالته في تنفيذ بعض البرامج لتخفيف محنة الأشخاص المعانين نتيجة الصراعات. وتعطي الحكومة أعلى درجة من الأولوية لتنفيذ برامج للنمو الاقتصادي عريض القاعدة، والإدماج الاجتماعي، وجهود مكافحة الفساد، وتقديم الخدمات الأساسية بشكل سريع للمحتاجين. ويجري تنفيذ مجموعة خاصة من برامج الإغاثة بأسلوب متكامل في المناطق المنكوبة بالصراعات؛ وتتضمن تقديم الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم وإعادة التأهيل للأشخاص المشردين داخليا من ضحايا العنف الإرهابي.

لا يمكن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين إلا بتهيئة مناخ من التفاهم والثقة المتبادلين. وتشدد نيبال دائما على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل الجهود الحقيقية من أجل نزع السلاح العام والكامل لكل أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية، في إطار زمني محدد. ومع ذلك، فإن انتشار أسلحة الدمار الشامل والتقدم البطيء في المفاوضات العالمية لنزع السلاح قد أضعفا الآمال في بناء عالم أكثر سلامة وأشد أمنا.

نعتقد بقوة أن الآليات الإقليمية، بما في ذلك إنشاء مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح في مختلف أنحاء العالم، يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الجهود العالمية لنزع السلاح عن طريق تعزيز بناء الثقة. ويتجلى التزامنا بذلك في الرغبة المتقدة لدى نيبال في نقل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ إلى كاتاماندو، في أقرب وقت ممكن، وفي الاستمرار في متابعة عملية كاتاماندو بوصفها جزءا من الحملة العالمية لنزع السلاح.

وتضاعفت على مر السنوات أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع. وتشارك نيبال باستمرار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٨، وقد ساهمت بالفعل بما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في ٢٩ بعثة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبالوزع الحالي لما يقرب من ٣ ٥٠٠ من حفظة السلام على ١٣ بعثة من بعثات حفظ السلام، تكون نيبال من بين البلدان الخمسة التي تتصدر قائمة البلدان المساهمة بقوات في

بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتمثل التضحية بأرواح ٥٤ من حفظة السلام النيباليين، في خدمة الإنسانية في مناطق الصراع الصعبة حول العالم، شاهدا على تفانيهم في قضية السلام العالمي.

ويحظى ذوو الخوذ الزرق النيباليون بشهرة دولية لتفانيهم وانضباطهم وحيادهم وقدراتهم الفنية على تأدية واجباتهم. ويتجلى ذلك في إيفاد أحد حفظة السلام النيباليين ضمن فريق الأمم المتحدة الذي سافر إلى ستوكهولم لاستلام جائزة نوبل للسلام، وفي العديد من الأوسمة والجوائز الممتازة التي مُنحت لهم، وكان أحدثها من دولة بوروندي في أفريقيا الوسطى. وعلى مر السنين، شارك حفظة السلام النيباليون أيضا في ممارسات بناء السلام وإعادة البناء وإعادة التأهيل في مختلف بعثات الأمم المتحدة.

وترحّب نيبال بإنشاء لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية. ونعتقد أن هذا يسهم إسهاما أساسيا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الإنعاش وإعادة البناء المستدامين، ويقدم توجيها ومساعدة في إرساء أساس السلام الدائم في البلدان الخارجة من الصراع. وينبغي أن تحدد مهام اللجنة وأهدافها وغاياتها تحديدا واضحا؛ وينبغي أن يتوفر فيها التمثيل العادل للبلدان المساهمة بقوات؛ كما ينبغي أن يتوفر لها التمويل الوافي بالغرض.

وتلتزم نيبال التزاما راسخا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وبمساهمتها في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وبعد ما يقرب من عقدين، تسعى نيبال للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن عن الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ ولدينا رغبة صادقة في المساهمة في اضطلاع المجلس بدوره الهام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وأغتنم هذه الفرصة لنجدد مناشدتنا الدول الأعضاء أن تقدم دعمها القيّم لإدراج اسم نيبال في قائمة الدول المرشحة لعضوية المجلس في العام القادم.

تلتزم نيبال التزاما كاملا بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي رأينا أن جميع حقوق الإنسان عالمية ومتكافلة ولا تقبل التجزئة. وأود أن أعيد التأكيد على التزام حكومة صاحب الجلالة بتنفيذ صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من خلال تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ومن خلال التعاون الكامل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ومن الضروري أن نفهم فهما سليما وضع حقوق الإنسان في نيبال في سياق العنف الذي لا هوادة فيه الذي يرتكبه الإرهابيون. ومن الضروري تصحيح الاتجاه المتمثل في مساواة الواجب الدستوري للحكومة في حماية أرواح المواطنين العاديين وممتلكاتهم بالأعمال المروعة التي يرتكبها الإرهابيون. لقد تجاوز الإرهابيون كل المعايير والقيم باللجوء إلى ارتكاب أكثر أعمال العنف شناعة، وعمليات القتل العشوائي، وتشويه وخطف المدنيين الأبرياء، واختطاف الأطفال وتجنيدهم بالقوة، وابتزاز السكان المدنيين وتخويفهم.

توفر نيبال اللجوء السياسي لما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوتان لأسباب إنسانية على مدار عقد ونصف. وقد بيّنت حكومة صاحب الجلالة أمانتها وإخلاصها وقطعت شوطا إضافيا في حل مشكلة اللاجئين من خلال عملية ثنائية. ونعتقد بقوة أن التنفيذ المخلص للاتفاقات الثنائية سيؤدي إلى حل دائم لهذه المشكلة. كما نعتقد أن التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين سيكون له أثر مفيد على العلاقات بين نيبال وبوتان، وهي العلاقات التي تنبع من الثقافات الملكية.

إن تحقيق السلام والاستقرار في نيبال له أثر كبير ليس على شعبها فحسب، بل أيضا على جيرانها وعلى

جنوب آسيا وفيما يتجاوزها. ويمكن أن يساهم وجود نيبال المستقرة والسلمية والمزدهرة، الصغيرة في حجمها ولكن ذات الموقع الاستراتيجي الهام، إسهاما كبيرا في الحفاظ على السلام المستدام والاستقرار والرفاهة في المنطقة وفيما يتجاوزها.

لقد شاهد العالم أنه لا يمكن ضمان السلام والاستقرار في المجتمع العالمي بدون ضمان سلام واستقرار ورفاهة الدول الأصغر والضعيفة. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نموا والدول النامية غير الساحلية، لمساعدتها على تحقيق السلام والاستقرار والرفاهة. وينبغي أن يتناول الهيكل المالي والإنمائي الدولي الجديد المصالح المشروعة لتلك البلدان وطموحاتها.

ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن توفر فرص وصول أفضل إلى أسواقها، وأن تزيد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وأن تتخذ المزيد من التدابير لتخفيف عبء الديون وذلك للتخفيف من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية. ونحث المجتمع الدولي على أن يقدم المساعدات التقنية للوفاء بالاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة وغير الساحلية والضعيفة التي تواجه تحديات خاصة تنشأ عن الإرهاب والكوارث الطبيعية.

إن موقع نيبال بين دولتين ذواتي الاقتصادين الأسرع نموا – وهما الهند والصين – يوفر لنا فرصا هائلة للنمو الاقتصادي والتنمية. وقد اقترحنا أن تكون نيبال نقطة عبور بين جارتينا، تعمل كجسر بينهما لتحقيق إمكانهما الاقتصادي الكامل.

إن نيبال تعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن التصدي للتحديات الكثيرة لعالمنا المعاصر إلا بتعزيز الأمم المتحدة وإعادة تنشيط أعمالها. وهناك حاجة إلى إصلاح المنظمة في الوقت المناسب وإعادة تشكيل هيكلها، والمحافظة على مركزية وحُرمة المبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق، والنهوض بهما من أجل جعل الهيئة العالمية أكثر قوة ونشاطا. وقد رأت نيبال الأمم المتحدة على الدوام في طليعة المسيرة نحو السلام والأمن وكرامة الأمم. وفي رأينا الراسخ أيضا أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يضع تأكيدا أكبر على تعزيز دور المنظمة في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية.

وقد أيدت نيبال دائما إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله، لجعله أكثر تمثيلا وشفافية ومساءلة، لكي يعكس حقائق العصر. وأكدنا أيضا بأن الجمعية العامة، بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة، بحاجة إلى المزيد من التعزيز.

إن رحلة الأمم المتحدة على مدى ستة عقود كانت شاقة وأحيانا مضطربة أيضا. وقد تميزت بالتوقعات الكبيرة والإحباط العميق وبالحقائق القاسية للسياسة الواقعية، ولكنها مع ذلك لم تتعثر خطاها أو تتراجع أبدا عن أهدافها النبيلة.

ويصادف هذا العام الذكرى الخمسين لقبول عضوية نيبال في الأمم المتحدة. ومنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، ما فتئت نيبال تكن احتراما عميقا لانتسابها إلى الهيئة الدولية وأدت دورا فعالا في أنشطتها. ويعتز الشعب النيبالي بانتسابه إلى الهيئة الدولية ويحتفل احتفالا خاصا بهذه المناسبة بشكل يتلاءم مع أهميتها. وتسجل نيبال تقديرها العميق للأمم المتحدة ولمختلف

وكالاتها المتخصصة على إسهاماتها القيمة لجهودنا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إننا نعاود التأكيد على تعهدنا الرسمي بالوفاء لميثاق الأمم المتحدة ونجدد التزامنا الثابت بجعل المنظمة أكثر عدالة ومصداقية وصلة بالتصدي بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرجي مارتينوف، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد انتهى اجتماع قمة زعمائنا. إن كلا منا، هنا في الجمعية العامة، لديه مشاعر مختلفة حول هذه القمة. ولا بد لي أن أعترف أن لدي شعورا بالقلق وشعورا بالأمل. إنني لست قلقا على مستقبل الأمم المتحدة بوصفها منظمة – وجودها، على أية حالة، ليس غاية بحد ذاتها – ولكن على ما يخبئه مستقبل الأمم المتحدة.

إنني أعلق أملي على مستقبل الأمم المتحدة، لأن الحاضر لا يوحي بتفاؤل غير محدود. وهناك مصدر وحيد لتفاؤلنا جميعا: القمة التي انتهت من فورها قد تشكل جرس إيقاظ لنا جميعا.

إن إرنيست همنغواي، وهو أمريكي عاش في أوروبا، قد أعاد إلى الأذهان ما قاله جون دون، الذي كتب، ”لا ترسل أبدا من يستعلم لمن تقرع الأجراس، إنها تقرع لك“. لقد تبين أن ذلك مناسب على نحو مذهل. إن ما نقله همنغواي ”لمن تقرع الأجراس“ قد كتب في أواخر الثلاثينيات، في الوقت وفي البلد اللذين دمرت فيهما غورنيتشا. وليس من قبيل المصادفة أن وصف ذلك الدمار معلق على جدار قاعة مجلس الأمن. ونعلم جميعا ما حدث بعد ذلك: فقد نهضت الأمم المتحدة من أنقاض العالم.

إن بيلاروس لا تنذر بقدر مشؤوم. وفي الحقيقة، نحن عانينا من ويلات الحرب العالمية الثانية أكثر من غيرنا ولا نريد أن نرى تكرارا لها. ولكن في مناسبة الذكرى السنوية الستين للانتصار ولتأسيس الأمم المتحدة، من المناسب أن نتذكر هذه الأمور.

ولا أريد أن أؤكد شيئا بديهيا: أن الأمم المتحدة هي منظمة جميع الدول، صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها. وفي هذه المنظمة يتساوى الجميع في الحقوق، ويعمل الجميع معا من أجل صنع المنتج الأساسي: السلام. ولكنني ذكرت ذلك لأن هناك تحركا تحت راية الإصلاح لتحويل المنظمة – عملا وقانونا – إلى أداة لتحكم دول بدول أخرى. وقد كنا جميعا شهودا على ذلك.

وقبل فترة قصيرة قدم اقتراح رسمي بأن نقر إجراءات جديدة لاتخاذ القرارات في الوكالات المتخصصة: من يدفع أكثر تكون له أصوات أكثر. والآن يجري تقديم اقتراح بأن ننتخب أعضاء الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة على أساس معايير ذاتية. وهذه نزعة خطيرة وانحراف عن ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تجزئة الأمم المتحدة.

وهل الأمم المتحدة بحاجة حقا إلى إصلاح يخلق شروطا مسبقة لاستخدام القوة بوتيرة أكثر تكرارا وبصورة أكثر عشوائية ووفقا لمشيئة الأقوياء وحدهم؟ إننا ضد إصلاح يحول المنظمة التي خلقت من أنقاض الحرب العالمية الثانية إلى أداة للفرض من جانب الدول الأقوى اقتصاديا وعسكريا. وهل الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح يقسم البلدان بين بلدان مستحقة وأخرى غير مستحقة للمساعدة الدولية، وإلى تلاميذ وأساتذة في شؤون الحكم والتنمية الاجتماعية؟ إننا لا نريد إصلاحا كهذا.

إن صون القيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والبناء عليها، مع مراعاة حقائق العصر، هي المهمة الرئيسية للإصلاح الحقيقي الذي تحتاج إليه منظمتنا. وتنّوع المسارات نحو التقدم هو من بين تلك القيم الأساسية. وقد أكد رئيس جمهورية بيلاروس أثناء اجتماع القمة أن ذلك يمكنه ضمان استقرار العالم وأنه قيمة باقية من قيم حضارتنا (انظر A/60/PV.5). وفي عالم اليوم ذي القطب الواحد، فإن هذه القيمة لا يستهان بها فحسب، بل يجري تحديها أيضا.

وما الذي يكمن وراء الدعوات التي سمعناها في هذه القاعة في الأسبوع الماضي ”سنساعد الذين يريدون أن يساعدوا أنفسهم“؟ من الناحية العملية، هذا هو نهج انتقائي لا يعترف بالحق في التنمية إلا للبلدان التي اعتمدت إصلاحات حكومية واقتصادية وفقا لنموذج تم تحديده بدقة. فدعونا ننظر فيما إذا كنا بحاجة إلى نسخ هذا النموذج في كل أنحاء العالم. وهل هو ممثل لقوة وقيم حضارتنا؟ وهل يمثل قيم الأمم المتحدة؟ وما يمكن أن يقدمه عالم أحادي الجانب إلى الشعوب؟ وهل سيكون بيتا مريحا لأبنائنا؟

إننا بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن ننظر بصدق إلى عالمنا، مما يمكننا من مناقشة المشاكل الحرجة بطريقة حرة وشفافة ومن البحث معا عن حلول لها.

إن إلقاء نظرة صادقة على عالمنا اليوم لن يسمح لنا، مثلا، أن نغض الطرف عن مشكلة الاتجار ببني البشر. إن عار القرن الحادي والعشرين هذا قد طغى في كل مناطق العالم. إن أضعف الفئات – النساء والأطفال، الذين ينبغي أن تكون حمايتهم على رأس أولويات الأمم المتحدة – أصبحت سلعة تجارية حية. إن العمالة القسرية لغير البالغين، والاستعباد الجنسي للنساء والفتيات والاتجار بالأعضاء البشرية ينبغي أن ترفضها جميع الدول رفضا قاطعا، وأن تحرمها في تشريعاتها.

وهناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال. فاليوم، ما زال، حتى الآن، عدد الدول التي صادقت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، أقل من نصف الدول الأعضاء. ولم يعتمد إلا ما يزيد قليلا على ١٢ بلدا استراتيجيات وطنية أو خطط عمل لمكافحة الاتجار ببني البشر. ولكن لن يتسنى دحر هذه الآفة الاجتماعية إلا من خلال جهد عالمي. وفي هذا الصدد، نرى من بالغ الأهمية، أن نعتبر جميع الأطراف المتورطة في تلك التجارة الإجرامية مسؤولين، بما في ذلك مستهلكو تلك السلع البشرية وقد حان الوقت لشن حملة حاسمة ومنظمة في الأمم المتحدة ضد كل أشكال الاتجار في البشر واستغلالهم، وصوغ شراكة عالمية لمناهضة العبودية والاتجار بالبشر في القرن الواحد والعشرين.

عند النظر بأمانة إلى عالم اليوم، لا يمكننا أن نتجاهل الآثار الطويلة الأجل التي ترتبت على كارثة تشيرنوبيل. ولكونها أكبر كارثة من صنع الإنسان شهدها القرن العشرون، فقد أثرت تأثيرا سلبيا على حياة ملايين الناس، وتسببت في خسائر اقتصادية فادحة. ففي بيلاروس وحدها، بلغت خسائر تلك الكارثة ٢٣٥ مليار دولار. وحكومة بيلاروس أنجزت الكثير في السنوات التي أعقبت الكارثة، لتقليل حجم آثارها إلى أدنى حد. والآن حان الوقت لتقييم فعالية المساعدة الدولية في ذلك المجال، ووضع أولويات لعملنا المشترك في العقد المقبل. تلك هي المسائل التي ستكون على جدول أعمال المؤتمر الدولي المعني بكارثة تشيرنوبيل، المزمع عقده في مينسك، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وندعو جميع الدول الأعضاء، وكل من يهتمون بمصير الملايين من ضحايا تشيرنوبيل، إلى تأييد اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار المتعلق بتشيرنوبيل. وأخيرا، نقترح عقد اجتماع خاص للجمعية العامة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، لإحياء الذكرى السنوية العشرين لمأساة تشيرنوبيل.

إن بيلاروس بلد اعتاد الاعتماد على نفسه. ونحن لا نلتمس أية مزايا دولية غير عادلة، ولا نتبع القيادة السياسية لأي طرف آخر. وكلنا ثقة في قوة شعبنا ومواهبه واجتهاده، وهذا ما يسمح لنا بأن نتكلم ونعمل على الساحة الدولية بأسلوب صادق وقائم على المبدأ، بصرف النظر عن رغبات الأقوياء.

وهذا، على وجه الدقة، هو السبب في أننا نؤيد إقامة حوار مفتوح وأمين في الأمم المتحدة. فهي بيتنا المشترك. وهنا، ينبغي أن ينطبق على جميع البلدان مبدأ بسيط واحد غير مشروط وواضح: ند وسط أنداد، ومستقبل الأمم المتحدة يتوقف على هذا المبدأ. وبيلاروس مستعدة للعمل مع جميع الأطراف لجعل ذلك المستقبل واقعا ملموسا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آدم دانييل روتفلد، وزير خارجية جمهورية بولندا.

السيد روتفلد (بولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئة الرئيس، يان إلياسون، بمناسبة انتخابه. واسمحوا لي أن أؤكد له استعداد بولندا لدعمه في جهوده أثناء هذه الدورة. وأود أيضا أن أنضم إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي – التي نعلن تأييدنا التام لبيانها – في الإعراب عن مشاعر العرفان لسعادة السيد جان بينغ على روحه القيادية أثناء الأعمال التحضيرية لقمة الذكرى السنوية الستين.

هذا العام، نحتفل في بولندا بالذكرى السنوية العشرين لحركة التضامن، في تاريخ أوروبا، منذ الحرب العالمية الثانية، قليلة كانت الأحداث التي يمكن الاحتفال بها بنفس الإحساس بالزهو والرضا. إن تاريخ حركة التضامن – وبالذات ميلادها الجديد في ١٩٨٩ – فتح الطريق لتغيرات تاريخية عميقة في أوروبا وفي العالم أجمع، بما في ذلك سقوط حائط برلين وانهيار الكتلة الشيوعية. وآمل – بل وأؤمن – بأن تظل رسالة التضامن ملهما، لا لبولندا وحدها، بل للعالم قاطبة، وأينما يكون هناك أناس يناصرون وينشدون الحرية والتضامن. وانطلاقا من تلك الروح، أود أن أكرر نداءنا من أجل الاحتفال بيوم ٣١ آب/أغسطس، كيوم عالمي للحرية والتضامن. وفي رأينا أن التضامن العالمي ينبغي أن يكون القيمة المركزية والأداة الرئيسية لبلوغ إحساس جديد بروح الجماعة، وتحقيق مصالحنا المشتركة.

وإخلاص بولندا لمفهوم التضامن يستمد القوة من حقيقة أن بولندا ذاتها استفادت من المعونة والدعم الأجنبيين. ونحن اليوم نمر بمرحلة انتقال مهمة من حيث مركزنا: من بلد متلق للمعونة، إلى بلد مانح لها. ويحدونا الأمل في أن يكون تعاون بولندا النشط من أجل التنمية، بمثابة عامل حفاز على مزيد من التغيير، وأن يساعد في إرساء أسس الديمقراطية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومع ذلك، فبالنسبة لنا، لا يقتصر مفهوم التضامن المسؤول على المساعي الإنسانية وحدها؛ فهو يعني أكثر من مجرد مساعدة من يعانون الفقر والتخلف. فالتضامن هو مبدأ عملي يولد مواقف تعاونية فيما بين البلدان المحتاجة، بما في ذلك البلدان المنكوبة بالإرهاب والكوارث الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان، ويضعف هياكل الدولة وكوارث أخرى. والتضامن يعني الإنقاذ وليس الإغاثة؛ والعلاج بدلا من المسكنات. وينبغي أن يكون دافعه الحاجة – وليس الحق، وأن يتخطى الحواجز. والتضامن هو الذي يمكن أن يساعد في تقريب المسافات بين الأديان والإيديولوجيات، والتغلب على إرث الماضي العصيب. والواقع أننا إذا أردنا أن نبني عالما بلا انقسامات، فعلينا أولا أن نقمع كل المنازعات التي تتغذى على المظالم. وعلينا أن نهتدي إلى طريق للتوفيق بين وجهات النظر المتضاربة، بدون التضحية بمبادئنا.

كان الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي اختتم أعماله مؤخرا، نتاج جهود ضخمة استهدفت صوغ توافق آراء عالمي جديد حول التنمية والأمن وحقوق الإنسان والإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة. وكان جدول أعمال القمة طويلا وطموحا. ووفرت العملية التحضيرية، وكذلك القمة نفسها، الكثير من الآراء الثاقبة والأفكار والتوصيات المفيدة، التي تستحق مزيدا من الدراسة الجادة. ومع ذلك، وعلى الرغم من التصميم القوي والتوقعات العالية، فشلنا في تحقيق وحدة الصف في مواجهة أخطر مشاكل العالم كلها.

إن الأمم المتحدة مؤسسة بليدة ولا تقبل التغيير بسهولة. وعليه، لا ينبغي أن نتوقع من كل قمة أن تأتي لنا بتغييرات ثورية. فالطفرات الحقيقية عادة ما تكون نتيجة عملية مطولة. وبناء على ذلك، لا ينبغي النظر إلى وثيقتنا الختامية على أنها نهاية الإصلاح، بل على أنها مرشد لخطوات عملية أخرى مطلوب اتخاذها. وفي هذا السياق، أدعو الأعضاء إلى استنباط خطة لتنفيذ قرارات قمتنا، وطرحها على الجمعية العامة لاعتمادها. وهذه المرة، لا بد لنا من كسر حلقة التقاعس المفرغة، وكفالة المتابعة السليمة لاجتماع القمة. وإيجاد أشكال وآليات عملية للتعاون لم يكن سهلا في يوم من الأيام، وسيظل يشكل تحديا خطيرا في الأشهر المقبلة.

تعمل الأمم المتحدة في ظل بيئة دولية دائمة التغير. وكنا بالفعل قد حددنا ماهية التهديدات والمخاطر والتحديات الرئيسية الجديدة: تعصب الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة، والدول التي تمر بأزمات، والدول الفاشلة. ومع أننا ندعي العلم بطبيعة تلك التهديدات، فلن نكون قادرين إطلاقا على التنبؤ بمكان ظهورها وزمانه. وفي الوقت ذاته، لا يمكن لتهديدات من هذا القبيل أن تطغى على أهمية معالجة الأسباب الكامنة وراءها، مثل التفاوتات الإنمائية، والفقر، والاستبعاد الاجتماعي، والكوارث الطبيعية، والتمييز، والتعصب وما إلى ذلك.

إننا نمر عبر مرحلة انتقالية بكل اجهاداتها وضغوطها. والمؤسسات والآليات الدولية – التي صممت لخدمة النظام الدولي القديم – عليها أن تواجه تحدي الإصلاح والتكيف. والأمم المتحدة ليست استثناء. وتبعا لذلك، كان علينا أن نوجد السبل والوسائل التي تستجيب للطبيعة السريعة التغير للتهديدات والمخاطر الأمنية. وهكذا يبقى التحدي هو نفس التحدي بالنسبة لنا جميعا: كيف نتدبر ذلك التغيير؟

وفي هذا العصر، عصر العولمة والتغير السريع، لا يمكن لبلد بمفرده أن يكفل أمنه تماما. وأمن الدولة يتوقف الآن أكثر من أي وقت مضى على عوامل محددة خارجية. وما يلزمنا هو نهج تناول للأمن مبتكر وواسع الخيال في مجال الاستراتيجية وفي العمليات المكونة لها. وفضلا عن ذلك، علينا أن نستنبط مثالا جديدا للأمن، يكون بموجبه لأمن الأفراد ما لأمن الدول من أهمية.

وعلى غرار ذلك، يلزمنا مفهوم جديد للسيادة، يولي حماية حقوق الناس أهمية أكبر مما يولى لامتيازات سلطة الدولة. يجب أن نضع الكائن البشري في المركز من دائرة أنشطة المؤسسات الدولية.

وصحيح أن واجب الحكومة الأول ينبغي أن يكون حماية الذين يعيشون في مجال اختصاصها من الإبادة العنصرية والقتل الجماعي وانتهاكات حقوق الإنسان. غير أنه يجب، في بعض الحالات، تأمين مسؤولية المجتمع الدولي عن اتخاذ الإجراءات.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل مشكلة طال أمدها، قاساها المجتمع الدولي سنوات عديدة. ولكن، على ضوء العلاقة الخطرة بصورة خاصة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بات يتسم ببعد جديد. فليس هناك دولة محصنة

ضده أو محمية من آثاره. وفي نفس الوقت، ليس القائم من نظم المراقبة الوطنية والاتفاقات الدولية لعدم الانتشار فعالا تماما، بل تشوبه الفجوات والثغرات، مما يمكن الدول والأفراد من تجاوز النظام. ولذلك كان مما يدعو إلى مزيد من خيبة الأمل أن اجتماع قمة الأمم المتحدة ما استطاع التوصل إلى نتيجة في مجال عدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح.

وفي سبيل مواجهة هذا التحدي بصورة ملائمة، علينا تعزيز الأركان الثلاثة لنظام التحكم بالأسلحة النووية، أي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. غير أنه ينبغي أن نضمن أن يعمل النظام بطريقة تتسم بالانسجام والتوفير الذاتي لأسباب البقاء.

وهناك مسألة أخرى، هي مسألة الإنفاذ. فمن الواضح أن المعايير القانونية التي لا تُنفذ إنفاذا فعليا لا تؤدي الغرض منها. وعلينا أن نلتمس الطرق والوسائل الآيلة إلى ضمان التحقق الفعلي وأن نعمل للتقيد بالواجبات القائمة المتعلقة بعدم الانتشار وبنزع السلاح. ولا يجوز لنا أن يقتصر اعتمادنا على الإقناع والاحتواء.

ونحن بحاجة بصورة أكثر جوهرية، إلى استعراض شامل لآلية التفاوض القائمة. ومع إبقاء ذلك ماثلا في الذهن، نرى أن هناك طريقتين ممكنتين للعمل. وأولاهما هي إقامة فريق خبراء؛ أما الثانية – وربما كانت حلا أفضل – فهي أن نطلب قيام مركز أبحاث دولي محترم، مستقل – كمعهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام، مثلا – بإعداد تقرير يتضمن توصيات بشأن كيفية إضفاء مزيد من الفعالية والجهوزية والكفاءة على القائم من مؤسسات الأمم المتحدة وآلياتها.

وسيكون الفشل مصير جهودنا المتضافرة لتعزيز الأمم المتحدة إذا بقينا نعتقد ألا أهمية إلا لمسائل الأمن. ولا شك في أن لها أهميتها، لكن الأمن مفهوم أوسع نطاقا بكثير. وهو لا ينطبق على غياب مخاطر حقيقية عسيرة أو يسيرة. إنه، قبل كل شيء، يتعلق بعدم وجود ما يهدد القيم الإنسانية الأساسية. وعلى غرار ذلك، ليس القضاء على الفقر أساسيا للسلم والتنمية وحسب، بل إن أهميته الأساسية تكمن أولا وقبل كل شيء في صون حقوق الإنسان ومعاييرها. ولا يشمل ضمان العدالة الاجتماعية والحد من التباينات تخصيص موارد ضئيلة لضمان الأمن وحسب؛ بل هو يفترض كشرط مسبق كلا من حرية الإنسان وكرامته.

وفي هذا السياق، ترحب بولندا بالتغييرات المقترحة لآلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وبخاصة قرار إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. نحن نعتقد بأن جهازا كالآلية المقترحة من شأنه تمكيننا من تعزيز احترام حقوق الإنسان بطريقة أكثر كفاية ومسؤولية.

وينبغي أيضا أن نعزز الديمقراطية عن طريق الأمم المتحدة بغية حماية حقوق الإنسان وتنمية الحريات الديمقراطية. ولا يمكن لأحد أن يدعي أن الديمقراطيات لا تشوبها التناقضات والمظالم. لكن الديمقراطيات هي أفضل مدافع عن القيم التي نريد حمايتها وتعزيزها.

وبهذه الروح، وباسم مواطني بولندا، أود أن أكرر ذكر تأييدنا الشديد والمخلص لصندوق الديمقراطية، المُنشأ لمساعدة البلدان في انتقالها إلى الديمقراطية. وأعتقد بصدق أن هذه الآلية الجديدة ستساعد على معالجة ما بين المجتمعات وما فيها من خلافات، من منطلق احترام وتفهم صحيحين.

والتزام بولندا بالاشتراك في قيم واحدة لا يعني أننا نستبعد جوانب الإصلاح المؤسسية والفنية. وينبغي أن يتسم التكييف المؤسسي بطابع الصراحة والشفافية والفعالية. وهذه هي بالضبط المبادئ التي استرشدنا بها في عملية تحليل إصلاح مجلس الأمن وإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان.

ويتبين لنا أن إصلاح مجلس الأمن مسألة شديدة التعقد، مسببة للانقسام. ومع أنه ضروري، فلا ينبغي إجراؤه بتكلفة المساس بقدرة المجلس على الاضطلاع بما يحدده له الميثاق من مسؤوليات. تعتقد جمهورية بولندا أن فعالية مجلس الأمن وكفاءته تقومان على افتراض أن الأعضاء لا يمنحون امتيازات إضافية وحسب، بل يزيدون أيضا من مسؤولياته.

وفضلا عن ذلك، تُقر بولندا إقرارا تاما بأهمية العملية الجارية التي يضطلع بها الأمين العام، التي ترمي إلى الارتقاء بمستوى الإدارة الفعلية للمنظمة. ونحن نشجع بشدة استمرار هذه الجهود لتعزيز مساءلة الأمم المتحدة ولتعزز كذلك الاستخدام الناجع لمواردها البشرية. وينبغي للاتساق في نطاق المنظومة ككل، بخاصة فيما يتصل بالقدرات على العمل والمساعدة الإنسانية، أن يكون من أهم أولويات جدول عمل الإصلاح. ونرجو أن يزيد نهج كهذا من قدرة المنظمة على الاضطلاع بمهامها الجديدة ومواجهة تحدياتها الجديدة، بما يعزز سلطة الأمم المتحدة ودورها في النظام الدولي.

والتزامات بولندا في إطار الأمم المتحدة لا تتم بناء على اعتبارات تكتيكية. إننا لا نحسب ما يمكننا كسبه من هذا الخيار أو ذاك. لا نتوقع أن نجني مكاسب سياسية أو أرباحا اقتصادية. لكننا نشارك في الشعور بالتضامن والمسؤولية بالنظر إلى بلدنا وإلى المجتمع الدولي كله أيضا.

إن نظاما يقوم على أساس المبادئ والقيم قد لا يكون كاملا، ولكن يحتمل أن يكون أشد سلاما، وقد يكون أكثر تلبية ومؤاتاة لاحتياجات الشعوب على المدى البعيد. ومن هذا المنطلق، أرجو أن توفر دورة الذكرى السنوية (الـ ٦٠) هذه زخما قويا لإعادة بناء قيم مشتركة ولتمكننا من إبدال نفسية التنافس العالمية بروح التعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أنغوين دي ناين، وزير خارجية فييت نام.

السيد أنغوين دي ناين (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): في مستهل كلامي، أود أن أهنئ، بحرارة، باسم الوفد الفييتنامي، السيد يان إلياسون، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. وأنا مقتنع بأن هذه الدورة ستتكلل بالنجاح، بفضل إشرافه المقتدر. واسمحوا لي بأن أعبر عن بالغ تقديرنا لما قدمه من إسهامات سلفه، السيد جان بينغ، في عمل الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين.

كما أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان على الجهود المضنية التي بذلها خلال السنة الماضية لإصلاح وتعزيز المنظمة.

إن هذه الدورة، التي تعقد في سياق أنشطة عديدة تخليدا للذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة وخصوصا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي انتهى قبل هنيهة، تعتبر حدثا يكتسي أهمية حاسمة يمنحنا الكثير من الأمل والثقة. إننا نعتقد أنه سيكون بوسع الدول الأعضاء العمل ليتوصلوا إلى سبل فعالة لتنفيذ الالتزامات التي جاءت في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) التي اعتمدها قادتنا قبل هنيهة، ولا سيما تلك المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إننا على ثقة بأننا سنصل، في خضم التحديات والفرص، وبما يلزم من الحكمة والعزم، إلى السبيل الصحيح المؤدي إلى مستقبل أكثر إشراقا لأجل الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

وفي الجو الاحتفالي السائد اليوم، لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن ننسى الحقيقة الصارخة ونحن مازلنا نلاحظ انتشار الحروب والصراعات وتصاعد الإرهاب والكوارث الطبيعية والفقر وظهور الأوبئة والجريمة عبر الوطنية التي تهدد سلام

الأمم وأمنها واستقلالها وازدهارها. لقد فجع سكان العالم بفعل الهجمات الإرهابية التي حدثت مؤخرا في لندن وشرم الشيخ وفي أماكن أخرى. ولهذا، فإن فييت نام تنضم إلى الآخرين في مكافحة الإرهاب بشتى أنواعه. وإننا نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي، لكي يجتث الإرهاب، أن يعالج ظواهر الفقر والظلم وعدم المساواة بجدية وعلى النحو الوافي بالغرض.

وتشيد فييت نام بالتطورات الإيجابية التي طرأت مؤخرا على عملية السلام في الشرق الأوسط. إنه لمن سياستنا الراسخة دعم قضية الشعب الفلسطيني العادلة في كفاحه لنيل حقوقه الثابتة. وإننا نشيد، في هذا الصدد، بانسحاب إسرائيل من مناطق المستوطنات في قطاع غزة.

وإن فييت نام، انطلاقا من موقفها المبدئي المتمثل في أنه ينبغي تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، تؤيد الحلول السلمية للمسألة النووية في إيران وشبه الجزيرة الكورية.

وبما أن عمليات الحصار والحظر مرفوضة في العالم المعاصر، فإننا ننادي بالرفع المبكر للحظر الأحادي الطرف على كوبا. وتعتقد فييت نام أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر نشاطا في هذا الصدد.

كما أن سونامي الذي ضرب البلدان الآسيوية خلال العام الماضي وإعصار كاترينا الذي ضرب المدن الساحلية للولايات المتحدة، متسببين في فقدان عدد كبير من الأرواح وفي حدوث أضرار تبلغ قيمتها مئات مليارات الدولارات، يذكراننا بضرورة توفر أنظمة فعالة للإنذار المبكر والتأهب والتضامن الدولي في مواجهة قوى الطبيعة.

وبينما نستعد لتحويل الالتزامات التي جاءت في الوثيقة الختامية إلى أفعال بغية إصلاح الأمم المتحدة، أود أن أنضم إلى الآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)والتي أعاد تأكيدها في الوثيقة الختامية المتعلقة بالروابط التفاعلية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتبين تجربة فييت نام أن بيئة السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورية لتحقيق التنمية وأن النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للشعوب سيساعدان على تعزيز السلام والاستقرار. وإننا نؤمن في هذا الصدد بأنه ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أهم في جعل تلك الروابط أكثر تفاعلا.

كما تشاطر فييت نام الرأي السائد الذي مؤداه أنه ينبغي أن يستهدف إصلاح الأمم المتحدة في المقام الأول تعزيز فعالية وديمقراطية المنظمة على أساس تقوية المبادئ الأساسية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. من الضروري تعزيز الدور المركزي للجمعية العامة وسلطتها، وهي هيئة تقتضي المشاركة المتكافئة لكل أعضاء الأمم المتحدة. كما ينبغي إيلاء إصلاح مجلس الأمن العناية المناسبة حتى يحول المجلس إلى هيئة قادرة على القيام بوظائفها بفعالية، صونا للسلام والأمن الدوليين. وينبغي تحسين أساليب عمل المجلس لضمان تحقيق الديمقراطية والشفافية. من الضروري توسيع المجلس في فئتي العضوية كلتيهما بغية ضمان أن يمثل بحق جميع أعضاء الأمم المتحدة، على نحو ما ينص عليه الميثاق. إننا نعتقد أنه ينبغي أن تكون الدول النامية ممثلة تمثيلا أكثر ملاءمة في هذا الجهاز الهام. ونود أن نكرر ذكر الدعم الذي أعربنا عنه منذ عام ١٩٩٩ فيما يخص العضوية الدائمة للهند واليابان وألمانيا في مجلس الأمن الموسع.

وإضافة إلى ذلك، تعتقد فييت نام أنه يجب القيام بإصلاح الأمم المتحدة بشكل شامل وبطريقة تضمن تحقيق التوازن بين هدفي صون السلام والأمن وتعزيز التنمية اللذين يكتسيان نفس القدر من الأهمية ويكمل الواحد منهما الآخر. كما يجب أن تبنى البيئة المواتية للتنمية على أساس

العلاقات الاقتصادية الدولية العادلة والمصالح المتبادلة والمسؤولية المشتركة والوفاء بالالتزامات المتفق عليها.

ومن هذا المنطلق، تؤيد فييت نام المقترحات المتعلقة بالتنمية الواردة في تقرير الأمين العام والالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية، ولا سيما إعادة التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد. كما تشيد فييت نام بالالتزام المتعلق بتعهد البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية دون أية شروط. وإذا كانت البلدان النامية ستحقق الأهداف الإنمائية للألفية، من الضروري أن يتم تمكينها من المشاركة على نحو أكثر نشاطا في الاقتصاد العالمي. ولهذا فإن فييت نام تناشد الأمم المتحدة أن تعتمد وتنفذ تدابير بغية تسهيل ولوج البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية. كما ينبغي تفكيك التدابير غير التعريفية وتدابير الحماية الأخرى التي ترمي إلى إيقاف الصادرات الآتية من البلدان النامية بذرائع مثل معايير الصحة العامة والصحة النباتية.

ما زال ضمان وتعزيز حقوق الإنسان يكتسيان أولوية عليا في عمل الأمم المتحدة. وتؤيد فييت نام توسيع نطاق دور المنظمة في هذا الصدد. وسنستمر في عدم ادخار أي جهد في المساهمة في قضية حماية حقوق الإنسان المشتركة. وبالنظر لاهتمامنا بضرورة إصلاح آليات الأمم المتحدة بغية حماية حقوق الإنسان، نؤمن بأنه يجب القيام بالإصلاح بشكل لا يضفي عليه صبغة سياسية. كما أنه من الضروري إجراء مناقشات أكثر تعمقا بشأن مسألة إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ومفهوم المسؤولية عن تقديم الحماية، من أجل كفالة دعم واسع للتدابير التي سيجري تنفيذها.

وقد احتفل الشعب الفييتنامي منذ مدة قصيرة بالذكرى السنوية الستين لتأسيس دولته الديمقراطية. وإن فييت نام اليوم، بعد أن خضعت لعملية تجديد شامل، بلد يسجل نموا اقتصاديا عاليا ومستمرا وتسود فيه العدالة الاجتماعية، كما أننا حققنا تقدما مهما في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم، فإن فييت نام بلد آمن ومستقر يندمج أكثر فأكثر في الاقتصاد العالمي ويتبع سياسة خارجية تقوم على الاستقلال والسيادة والتنويع وتعزيز الصلات المتعددة الأطراف في علاقاته الخارجية؛ بلد مستعد لأن يكون صديقا وشريكا يعتمد عليه لكل بلدان العالم.

ونحن نشارك بنشاط في مختلف الترتيبات العالمية والإقليمية وفيما بين الأقاليم. وفييت نام تبذل جهودا كبيرة لإنهاء مفاوضات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في وقت مبكر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر للبلدان التي أيدت فييت نام في هذا الشأن. ونشارك بفعالية في أنشطة التعاون في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومحفل التعاون الاقتصادي لآسيا – المحيط الهادئ، وكذلك في تعاون الآسيان مع شرق آسيا. وبغية الإسهام بشكل أكبر في أعمال الأمم المتحدة، قررت فييت نام أن ترشح نفسها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونستعد الآن بنشاط للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عندما تتهيأ الظروف لذلك.

وفي الختام، أؤكد للجمعية أن فييت نام ستواصل العمل الوثيق مع البلدان الأخرى في المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة، ومن بينها وجود أمم متحدة أقوى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برهاني أبرهة، وزير مالية إريتريا.

السيد أبرهة (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. وأود أن أؤكد له ولزملائه في المكتب على دعم وفدي له في إدارته لمداولاتنا. واسمحوا لي أيضا أن

أشكر سلفه، السيد جان بينغ، على قيادته الفعالة للدورة التاسعة والخمسين للجمعية.

وفضلا عن ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تعاطف بلادي وخالص تعازيها لكل الحكومات والشعوب التي منيت بخسائر فاجعة في الأرواح والممتلكات نتيجة لأعمال الإرهاب والكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.

وفي المناقشة العامة هذه، أود أن أتوجه إلى الجمعية العامة بشأن مسألة ذات أهمية بالغة وملحة لبلدي، فضلا عما تنطوي عليه من عواقب خطيرة بالنسبة لسيادة القانون الدولي وصون السلم والأمن الإقليميين.

بعد حوالي أربع سنوات من قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، عادت غيوم الحرب الداكنة تخيم في سماء بلدي مرة أخرى. والأحكام القانونية لاتفاق الجزائر، والأسس القانونية لعملية التحكيم المستقل، والطريقة التي تقررت بها تلك العملية، والقرار النهائي للجنة ترسيم الحدود، كلها أمور معروفة تماما ولا حاجة بنا إلى تكرارها هنا. ولكن، اسمحوا لي أن أسرد بعض العناصر الأساسية في اتفاق الجزائر لأذكر الأعضاء بها.

المادة ٤-١٥ من اتفاق الجزائر تنص صراحة على ما يلي:

”يتفق الجانبان على أن قرارات اللجنة للتخطيط والترسيم ستكون نهائية وملزمة، وسيحترم كل جانب الحدود المعينة وفق ذلك، وكذلك وحدة وسيادة الطرف الآخر“.

ولا بد لي أن أشدد هنا على أن انتهاك الاتفاق ينطوي على عدم احترام صارخ للسلامة الإقليمية والسيادة لدولة عضو في الأمم المتحدة.

وفي التقرير السادس عشر عن عمل لجنة الحدود المؤرخ في شباط/فبراير ٢٠٠٥، عندما اضطرت اللجنة إلى إغلاق مكاتبها الميدانية في إريتريا وإثيوبيا، حذرت اللجنة من أن:

”... الخط الحدودي قد حدد بصورة قانونية ونهائية في قراراها المتعلق بتعيين الحدود المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ورغم عدم ترسيمه، فهو، رهنا فقط بتحفظات طفيفة أبديت في قرار تعيين الحدود، ملزم للطرفين، إلا إذا اتفقا على خلاف ذلك. وأي تصرف لا يتفق مع خط الحدود هذا تصرف غير قانوني“. (S/2005/142، المرفق الأول، الفقرة ٣٣)

وينبغي عدم التلاعب بقرار لجنة الحدود. وفي هذا الصدد، فإن المادة ٤-٢ من اتفاق الجزائر تنص بوضوح على ما يلي:

”يتفق الجانبان على أن تقام لجنة حدود محايدة تتكون من خمسة أعضاء وبصلاحيات لترسيم وتخطيط الحدود وفقا للمعاهدات الاستعمارية (سنة ١٩٠٠، سنة ١٩٠٢، سنة ١٩٠٨) والقانون الدولي الملائم. وليس للجنة صلاحيات اتخاذ قرارات وفقا لمبادئ العدل والإنصاف“.

وعليه، فإن الوضع الذي نحن بصدده الآن لا يتعلق بتراع على الحدود يقتضي المرونة من جانب الأطراف. فمن الواضح تماما أنها مسألة خطيرة تتعلق باحتلال غير مشروع وقسري لأرض إريتريا ذات السيادة، وهي دولة عضو بالأمم المتحدة، في انتهاك سافر للمادة ٢-٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن إثيوبيا لا تحتل قرية بادمي وأراض إريترية أخرى ذات سيادة فحسب؛ بل إنها مستمرة أيضا في بناء

مستوطنات غير مشروعة في تلك المناطق بغية خلق أمر واقع على الأرض، بنص كلمات الأمين العام.

إن اعتداء إثيوبيا المفرط على سيادة القانون وعلى حرمة الاتفاقات التعاهدية ستكون له آثار وخيمة لا على شعبي البلدين المتجاورين والقرن الأفريقي فحسب، بل لما يمثله ذلك من سابقة سيئة بالنسبة لبلدان ومناطق أخرى، وأيضا بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها. ومع ذلك، ما زالت الأمم المتحدة والضامنين الآخرين لاتفاق الجزائر يتغاضون عن أعمال الاحتلال التي تمارسها إثيوبيا.

إن الفقرة ١٤ من اتفاق وقف الأعمال العدائية (S/2000/601، المرفق)، وهو عنصر أصيل في اتفاق الجزائر، ينص على أن:

”تتعهد منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بضمان احترام الجانبين لالتزامهما حتى تعيين الحدود المشتركة ... هذه الضمانة ستشمل:

”أ) إجراءات تتخذ من قبل المجتمع الدولي فيما لو قام طرف واحد أو الطرفان معا بانتهاك هذا التعهد، بما في ذلك اتخاذ مجلس الأمن الدولي إجراءات مناسبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛“.

إن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي طرفان في الاتفاقية، بوصفهما ضامنين. وعلى عاتقهما تقع التزامات بضمان تنفيذ اتفاق الجزائر بدون شروط مسبقة. وفي حالة تقاعس إريتريا أو إثيوبيا عن تنفيذ الاتفاق، يجيز الاتفاق للأمم المتحدة أن تستند إلى الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالطرف الذي ينقض الاتفاق.

إن الاتفاق التعاهدي لا بد أن ينفذ، ويجب أن تطبق الصكوك الدولية العديدة بغية إنهاء الاحتلال واستعادة الشرعية. وولاية مجلس الأمن تتمثل في صون السلم والأمن، في جملة أمور، من خلال إزالة كل أشكال الاحتلال. وللأسف، فإن الأمم المتحدة وبعض أعضاء المجتمع الدولي ما فتئوا حتى الآن يقدمون حججا لا صلة لها بالقضية وتناقض القانون الدولي حتى يتجنبوا اتخاذ الإجراء المناسب.

إن الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن والطامحين إلى عضويته، الدائمين وغير الدائمين معا، يجب أن يدركوا تماما أن المبدأ الرئيسي في الميثاق هو أنه يجب اعتبار عضوية مجلس الأمن خدمة للبشرية وقضية السلام وليست وسيلة لتعزيز وحماية مصالحهم أو مصالح حلفائهم. ويجب أن يدعموا الثقة المقدسة الممنوحة لهم بأن يحموا مصداقية واستمرارية الأمم المتحدة.

إن احترام الاتفاقات الدولية كان ويجب أن يظل أساس مبدأ التعايش السلمي بين الدول. وأي تهاون في ذلك المبدأ سيسفر عن تآكل الثقة بالنظام الدولي وسيضر بشدة عمل الأمم المتحدة.

قد تنزلق قريبا إريتريا وإثيوبيا مرة أخرى في صراع مسلح. ولكن ما زالت هناك فرصة للحل السلمي إذا أوفت الأمم المتحدة بالتزاماتها التعاقدية وعالجت القضية الجوهرية، وهي احتلال إثيوبيا غير القانوني لأراض إريترية سيادية. وإذا أخفقت الأمم المتحدة في إنهاء الاحتلال، فستكون مسؤولة بقدر مسؤولية إثيوبيا عن أي تجدد للصراع المسلح وعواقبه.

وفي هذه المرحلة، أود أن أذكر الجمعية بأن الأمم المتحدة خذلت الشعب الإريتري مرتين خلال السنوات الستين الماضية. وسيكون هذا هو الخذلان الثالث إذا لم تف بالتزاماتها التعاقدية والمترتبة بموجب الميثاق من خلال تسوية مشكلة هذا الاحتلال عبر الوسائل السلمية.

ختاما، أود أن أبلغ الجمعية صراحة بأن إريتريا عازمة على الدفاع عن وحدة أراضيها والحفاظ عليها بأية وسيلة ممكنة، ولها الحق في ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الله عبد الله، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد عبد الله (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أبلغ أعضاء الجمعية العامة بأن الانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات التي أجريت في بلدي قبل يومين قد تمت بنجاح. وكما أعلن الرئيس كرزاي، فإن ''إجراء هذه الانتخابات كان نجاحا كبيرا لشعب أفغانستان وهزيمة كبيرة لمن يحاولون تقويض العملية السياسية''. وفي تحد للتهديدات التي يشكلها أعداء السلام والاستقرار في أفغانستان، أي القاعدة والطالبان، توجه ملايين الرجال والنساء بحماس إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم. وبإتمام هذه الانتخابات، تكون جمهورية أفغانستان الإسلامية قد استكملت المرحلة النهائية من اتفاق بون، الذي رعته الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

إن الإصرار والإرادة السياسية اللذين أعرب عنهما شعب أفغانستان قد مكّنا من الانتقال التدريجي والشاق إلى الاستقرار والديمقراطية في أفغانستان. وأثناء هذا الانتقال، عقدت أفغانستان بنجاح دورتين للمجلس الأعلى ''لويا جيرغا''، واعتمدت دستورا جديدا يكرس مبادئ الديمقراطية، وأجرت انتخاباتها الرئاسية الأولى على الإطلاق، وانتهت مؤخرا من انتخاباتها البرلمانية وانتخابات المقاطعات.

وفي هذا السياق، أود باسم شعب وحكومة أفغانستان أن أعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا للأمم المتحدة، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، وقوات التحالف، وأفرقة التعمير الإقليمية، والمراقبين الدوليين وغيرهم من الشركاء الدوليين على المساعدة التي تم تقديمها لتحقيق هذا الهدف.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض المنجزات الأخرى التي تحققت خلال السنوات الأربع الماضية. فما زالت حكومة أفغانستان تحرز تقدما كبيرا فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني وبناء الجيش الوطني والشرطة الوطنية بغية التوسع في نشر وتعزيز السلام وبسط السلطة عبر أرجاء البلاد. ولقد تم استكمال نزع سلاح وتسريح ٦٠ ٠٠٠ مقاتل سابق. وفي ذلك الصدد، تعيد حكومة أفغانستان تأكيد التزامها بإتمام عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين باعتبارها المرحلة الأخيرة في عملية ناجحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتم إحراز تقدم كبير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويضمن دستورنا الجديد الحقوق المتساوية للرجل والمرأة، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، والتعددية السياسية. ولقد أنشئت لجنة أفغانية مستقلة لحقوق الإنسان باعتبارها هيئة مستقلة وفقا لدستورنا. واللجنة مستمرة في تنفيذ ولاياتها.

وشهدنا أيضا تسجيل أكثر من خمسة ملايين طفل، من الفتيان والفتيات في المدارس. وأعيد ملايين اللاجئين من البلدان المجاورة إلى أوطانهم خلال السنوات الأربع الماضية. وتجدر الإشارة أيضا إلى الزيادة الكبيرة في دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد.

ما زالت زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج العقاقير المخدرة في أفغانستان شاغلا رئيسيا لحكومتي. إن إنشاء وزارة لمكافحة المخدرات، وإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المرتبطين بزراعة وإنتاج المخدرات غير القانونية والاتجار بها، وتشكيل لجنة لمكافحة المخدرات، برئاسة الرئيس كرزاي،

ليست سوى بعض من المبادرات التي قامت بها الحكومة الأفغانية، والتي ترمي إلى مكافحة واستئصال آفة المخدرات.

ويسعدني أن أشير إلى التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أظهر عن حق انخفاضا بنسبة ٢١ في المائة في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان خلال العام الحالي. ولكن لكي نبني على هذا الإنجاز، يجب أن نوفر مصادر رزق بديلة للمجتمعات الريفية. والاستراتيجية الناجحة لمكافحة المخدرات غير المشروعة تستلزم تدابير إضافية إلى جانب مطالبة المزارعين بزراعة محاصيل بديلة. فيجب أن نقدم إليهم المساعدة الزراعية، وأن نستثمر في الري، وأن نبني الطرق ونوفر الطاقة الكهربائية ونقدم المساعدة على إيجاد فرص العمالة غير الزراعية في المناطق الريفية.

إن العديد من المنجزات التي تحققت في أفغانستان منذ توقيع اتفاق بون ما كانت ممكنة بدون الدعم القوي من المجتمع الدولي. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عظيم امتناننا لكل الشركاء الدوليين والدول القيادية الذين قدموا، دعما سخيا طوال فترة العملية. وفي هذا السياق، أشدد على أهمية المشاركة والدعم المستمرين من المجتمع الدولي خلال السنوات المقبلة من أجل إصلاح وتعمير أفغانستان، ومن أجل توطيد السلام والأمن أيضا.

ورغم المنجزات التي أشرت إليها من قبل، ما زال شعب أفغانستان يواجه تحديات عديدة في حياته اليومية. فما زال يوجد الفقر المدقع، والمعدل المرتفع لوفيات الأطفال والوفيات النفاسية، ونقص الموارد اللازمة لتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية.

إن الوثيقة الختامية المعتمدة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) قد أرست الأساس لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأكثر قدرة على معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان، وإصلاح الأمم المتحدة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وترحب حكومة أفغانستان بالاقتراح الذي اعتمد في الوثيقة الختامية فيما يتعلق بإنشاء لجنة لبناء السلام. وأفغانستان، بوصفها بلدا خارجا من أعوام من الصراع، تدرك إدراكا كاملا الحاجة إلى إتباع نهج منسق ومتماسك ومتكامل نحو بناء السلام بعد انتهاء الصراع. كما تؤيد حكومتي القرار القاضي بأن تبدأ اللجنة عملها في وقت لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ونتيجة للجهود المستمرة التي تبذلها أفغانستان والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي، لم يعد بلدي يُستخدم قاعدة لتنظيم القاعدة وحركة طالبان. ولكن ما زال شعب أفغانستان يعاني من آفة الإرهاب الدولي. ويبقى الإرهاب أحد التهديدات الرئيسية للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان. ويظل التسلل المستمر لمتطرفي تنظيم القاعدة وحركة طالبان في جنوب البلد وأجزاء من شرقه يشكل عاملا يسهم في انعدام الأمن في بلدي.

وبالتالي فإننا نؤكد من جديد على أهمية أن تقطع جميع بلدان المنطقة التزاما صادقا بمكافحة تلك الآفة. وحكومة أفغانستان مرة أخرى تدين بشده الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وفي ذلك السياق، نؤيد كل الجهود الرامية إلى النجاح في إبرام اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب الدولي بنهاية الدورة الستين للجمعية العامة.

لقد أبرز الأمين العام بوضوح العلاقة المتبادلة بين التنمية والأمن في تقريره ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، الذي ينص، في الفقرة ٢ من المرفق، على أنه،”[ف]لا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية“.وحالة أفغانستان ذات صلة أوثق ما تكون في ذلك الصدد.

إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفغانستان ليس مجرد هدف إنساني منشود، بل هو ضرورة لأمن البلد والمنطقة والعالم. وبلوغ تلك الأهداف سيتطلب كمية كبيرة من المعونة الدولية، تقدم بطريقة منسقة ومستمرة.

وتقوم حكومتي بإعداد استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، التي ستقدم إلى مؤتمر المانحين المعني بأفغانستان المقرر عقده في أوائل العام المقبل. وتتضمن استراتيجية التنمية الوطنية إتباع نهج واضح نحو بلوغ أهدافنا الإنمائية الوطنية ومعالجة المجالات الحيوية مثل بناء القدرات، والاستدامة المالية، وإنشاء البنية التحتية، وتحديد أولويات المشاريع. كما ستعرض استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان الاستراتيجية الأساسية لأفغانستان لتعزيز النمو والحد من الفقر، وستكون هي الاستراتيجية الشاملة للبلد لاجتذاب المساعدة الدولية.

وستعد استراتيجية التنمية الوطنية في عملية تشاورية مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المانحون والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجالس المحلية. ومن خلال اتفاق لما بعد عملية بون، ستلتزم أفغانستان بمجموعة جديدة من الجداول الزمنية والمعايير لتوفير الأمن، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والحد من الفقر المدقع وفقا لغايات أهدافنا الإنمائية للألفية، وإصلاح الإدارة، والقضاء على الفساد، وإنهاء إنتاج المخدرات والاتجار بها، وتطوير التعاون مع جيراننا.

ولن تتمكن أفغانستان، بوصفها بلدا غير ساحلي، من بلوغ الأهداف الاقتصادية المنشودة بدون دعم جيرانها وتعاونهم المتبادل. وتؤكد حكومة أفغانستان على أهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي لفائدة جميع البلدان في المنطقة. وتضطلع التجارة بدور رئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف والتنمية للجميع. ويزداد بشكل تدريجي حجم التجارة بين أفغانستان وجيرانها. وفي العام الماضي وحده، قدرت قيمة التجارة بين أفغانستان وجيرانها بمبلغ ٥, ١ بليون دولار.

وأود في الختام أن أعرب عن التزام أفغانستان الكامل بتنفيذ الوثيقة الختامية. ونحن مقتنعون بأن اعتماد تلك الوثيقة التاريخية سيعزز بشكل إضافي الدور المحوري للأمم المتحدة في التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجه البشرية في فجر القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيكتور مانويل باربوزا بورخس، وزير الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في جمهورية الرأس الأخضر.

السيد باربوزا بورخس (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة الانكليزية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): أود أن أعرب عن تهاني لرئيس الجمعية العامة باختياره موضوعا لمناقشتنا بعنوان ”من أجل أمم متحدة أقوى وأكثر فاعلية: متابعة وتنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥“، وأن أعرب عن تأييدي له.

بقيت عشرة أعوام من التاريخ المحدد، ونحن ما زلنا نواجه بالشكوك والتساؤلات بشأن الإنجاز الحقيقي للأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في أفريقيا. وهناك عنصران مترابطان في صميم هذه المسألة هما: السياسات الإنمائية للدول؛ والوفاء الفعال بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي. ولا اعتزم أن اجري تقييما للسياسات الوطنية، ولكن من الواضح أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيتطلب تعديلات بعيدة المدى في سياساتنا الوطنية وبذل المزيد من الجهود لإعادة تنظيم ميزانياتنا وإدارتها. وفضلا عن ذلك، فإن بروز قيادة أفريقية جديدة، تجمعنا معا في التزامنا بتعزيز التنمية والديمقراطية والسلام والاستقرار السياسي،

يوفر فرصة للمجتمع الدولي لكي يقدم دعما أكثر اتساقا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وللأسف، بالرغم من القدر الكبير من المناقشة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالنا مقصرين فيما يتعلق بالالتزامات التي قطعت، مما يسبب نكبة واضحة للسكان المبتلين بالأوبئة مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ينتشر بمعدل منذر بالخطر.

وكما قال رئيس دولة الرأس الأخضر حينما كان يخاطب الجمعية خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد الأسبوع الماضي (انظر A/60/PV.5)، فإن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبناء عالم أكثر حرية يقوم على أساس مستويات أعلى للرفاه والتسامح والسلام والأمن أمران في متناول يد البشرية.

وبغية بلوغ هدفنا، نحن بحاجة إلى توفر الإرادة السياسية، وليس فقط البيانات المتعلقة بالإرادة السياسية أو الإعراب الورع عن الأمل في تحقيق التنمية. ومن مسؤولية الجمعية العامة في هذه الدورة أن تكفل التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر القمة (القرار ١/٦٠). ولكن لا شك في أن تنفيذ النتائج سيصبح بمثابة اختبار للسياسات التي تم تحديدها، فضلا عن المهارات التفاوضية للدول الأعضاء، بينما نسعى إلى تحقيق توازن أفضل في العلاقات الدولية، والمزيد من إضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم الدولي، وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلينا أن نضاعف جهودنا هذا العام.

وفي سياق الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام، تم اختيار الرأس الأخضر لاستضافة مبادرة المكتب المشترك، بمشاركة برامج الأمم المتحدة ووكالاتها التي تعمل في الميدان.

وأود أن أؤكد مجددا تأييد حكومتي لهذه المبادرة، مع التأكيد في الوقت ذاته على الضرورة القصوى لوجود إعداد كافٍ لهذه التجربة، فضلا عن تعديلات داخلية تتمشى مع خيارٍ التمثيل المشترك. ونحن مقتنعون بأن مبادرة المكاتب المشتركة سوف تجعل في الإمكان تركيز الموارد بمزيد من الفعالية على التحديات ذات الأولوية والجوانب الموضوعية للتنمية.

في ٥ تموز/يولية ٢٠٠٥، احتفلت جمهورية الرأس الخضر بمرور ثلاثين عاما على استقلالها؛ وقد اتسمت هذه السنوات الـ٣٠ بتضحية وجهد كبيرين في بلد خالٍ من الموارد الطبيعية. ولحسن الحظ أن جميع مؤشرات التنمية طوال هذه الفترة تُظهر حركة تصاعدية. وبموجب قرار اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أحرزت الرأس الأخضر ما يكفي من التقدم لعدم إدراجها في قائمة أقل البلدان نموا. وفي هذا ''التخرج''" تقدير صريح للعمل الذي أنجزه شعب الرأس الأخضر، كما أنه بلا شك نتيجة للمعونة الدولية المقدمة من مختلف الشركاء. لذلك فإني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لجميع شركاء الرأس الأخضر في التنمية، حاضرين في هذه القاعة وغائبين عنها، عن امتناننا العميق للتضامن الذي أظهروه لنا في هذا الصدد.

ومع المخاطرة بتكرار ما سبق أن قلته، أود أن أشير إلى النقاط التالية. إن ''تخرج'' الرأس الأخضر نتيجة لوفاء البلد باثنين من ثلاثة معايير محددة. وأشير بذلك إلى دخل الفرد من السكان والرقم القياسي للتنمية البشرية. أما عدم تحديد المعيار الثالث، المتعلق بالضعف الاقتصادي، وهو أهمها إلى حد بعيد، فيبين هشاشة الأوضاع التي يمكن أن يعانيها بلد جزري صغير منكوب دائما بالجفاف والصدمات الخارجية، التي تعدّ الزيادة في أسعار النفط نموذجا جيدا لها.

ولكي يكون للنجاح معنى في الأجلين المتوسط والطويل، ينبغي أن تصحب هذا ''التخرج'' التدابير المناسبة اللازمة لكفالة استمرار عملية التنمية. ومن الأهمية بمكان أن

يتم تحديد الأهداف، ومدتها، والطرائق العملية لعملية الانتقال المذكورة، وينبغي أن يتم ذلك بأسرع ما يمكن. وما حققته الرأس الأخضر بفضل الإدارة الحكيمة للمعونة الأجنبية لا يمكن أن يُعمي عن مواطن ضعف هيكلية رئيسية. وأود أن أكرر، بصفة عابرة، النداء إلى المجتمع الدولي بأن يوجه اهتماما خاصا لمشاكل التنمية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة على وجه التحديد.

ونحن مقتنعون بأنه عندما تغادر الرأس الأخضر مجموعة أقل البلدان نموا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ سنكون قد اتفقنا على إطار مرجعي عام، مع شركائنا الإنمائيين، إطار يرتكز على قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ ويساير روح الانتقال السلس، حيث يجري التشديد على المسائل المتعلقة بالتجارة وتمويل التنمية، بما في ذلك الطرائق والأدوات الأكثر فعالية وتجديدا التي تلائم احتياجات تسريع النمو الاقتصادي لبلد متخرج'' ولكنه ضعيف.

ولا يزال لدينا اقتناع بأن الهدف الإنمائي الذي نتشاطره مع شركائنا لا يجب أن يؤدي إلى معاقبتنا على الإدارة الجيدة والدينامية الإيجابية في التنمية. وسنواصل من جانبنا الاعتماد على تضامن شركائنا، ومنهم الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتمويل التنمية والحاجة الماسة إلى تعديل ممارسات وأدوات المعونة لتتفق مع متطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أود أن أعلق على القرار الذي اتخذته مجموعة الثمانية بإلغاء الدين الخارجي. وتشعر حكومة الرأس الأخضر بالاغتباط الشديد لقرار غلين إيغلز بإعفاء ١٨ بلدا، معظمها أفريقية، من الدين الخارجي. فهذا بمثابة حقنة من الأكسيجين تعطى لعملية التنمية في البلدان المتلقية.

بيد أن حكومة الرأس الأخضر رغم ذلك ترى أنه سوف يلزمنا مزيد من تحليل المشكلة لكفالة إدماج الحلول بشكل فعال في جدول الأعمال الدولي. فمن ناحية، حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تتطلب زيادة في التضامن. ومن ناحية أخرى، نرى أيضا ضرورة إظهار بادرة ما نحو البلدان المتوسطة الدخل، وخاصة المحرومة من الموارد الطبيعية والقليلة الدين، والتي في الوقت ذاته تفي بخدمة ديونها في إطار هيكلي يتسم بقيود الميزانية، وإلا فإن الرسالة الكامنة وراء قرار الإعفاء من الديون سيشوبها لبس شديد ويمكن أن تتباين تفسيراتها.

وأود أن أختتم بما يبدأ به الإنسان عادة، وذلك بتهنئة الرئيس على انتخابه لقيادة الدورة الستين للجمعية العامة. وأهنئ بالمثل بلده السويد، الذي يقدم دائما مساعدات لا تقدر بثمن لتعزيز حق الشعوب في تقرير المصير، والسلام العالمي، والتنمية. كما أود أن أعرب عن امتناني لسلفه، وزير الدولة جان بينغ، لأدائه مهامه باقتدار وحكمة خلال فترة من المفاوضات المكثفة والشاقة.

واسمحوا لي في النهاية بالإعراب عن امتناننا للأمين العام، السيد كوفي عنان، وتشجيعنا له وثقتنا فيه. إن رؤيته لمستقبل العالم والأمم المتحدة لجديرة بتأييدنا جميعا، لكي يصبح في مقدور منظمتنا، التي هي ملك لنا جميعا، أن تتصدى للتحديات المتنامية والصعبة التي تواجه العالم في الوقت الراهن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيوزيوا توتويكامانو، وزير المالية في مملكة تونغا.

السيد توتويكامانو (تونغا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على انتخابه لإدارة أعمال الجمعية العامة. واسمحوا لي أيضا بأن أطمئنه إلى دعم تونغا وثقتها الكاملة في أن الدورة الستين للجمعية العامة ستكون مثمرة وناجحة في ظل قيادته القديرة.

كما أود أن أعرب عن التقدير الواجب للعمل الممتاز الذي قام به سلفه، السيد جان بينغ، وزير الخارجية والتعاون في غابون، في أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

وأضم صوتي كذلك إلى الآخرين في الثناء على قيادة الأمين العام كوفي عنان أعمال منظمتنا.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لمنظمتنا، يمكننا أن نتوقف ونفكر في المرحلة التي نحن فيها، وفي أساس تجربتنا في الماضي والفرص المتاحة لنا في المستقبل. يمكننا أن نرسم خريطة طريق تكفل لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نوجه التزاماتنا نحو مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، التي تشكل أساسا لا غنى عنه لعالم أكثر سلما ورخاء وأعدل. وتتشاطر تونغا القلق الذي أعربت عنه بعض الوفود بأن العمل لا يمكن أن يمضي كالمعتاد، لأن هذا سيظل يؤثر على دور منظمتنا ومدى صلتها بالواقع وعلى المكانة الهامة لتعددية الأطراف في تحقيق أهداف المنظمة.

لقد قدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي شكله الأمين العام، التقرير التاريخي الذي كان متوقعا منه. وإن استنتاجات وتوصيات الفريق البعيدة الأثر والتوصيات ترسي أساسا راسخا لما وصفه وزير خارجية حكومتي العام الماضي بـ ”المشاركة البناءة“. وتظل تونغا متفائلة بأن مستوى وكثافة المشاركة في ما بين الدول الأعضاء يمكن أن يسفرا عن تركة من التحسينات والتغييرات الضرورية لمنظمتنا وعملها الهام.

في الجمعة الماضية، اعتمد رؤساء الدول والحكومات في اختتام الاجتماع العام الرفيع المستوى التاريخي الوثيقة الختامية، التي توفر حلولا متعددة الأطراف للمشاكل التي نواجهها في التنمية والسلام والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتقوية الأمم المتحدة. وقد جاء دورنا الآن للبدء في مرحلة تنفيذ نتائج اجتماع القمة، وإننا بحاجة إلى الارتقاء إلى مستوى التحدي والوفاء بوعودنا.

يظل جدول أعمال التنمية الأولوية الأولى للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها تونغا. وخلال ثلاثة عقود جمعنا خبرة في التخطيط الإنمائي الوطني والتكامل الإقليمي، لذا فقد أخذنا على عاتقنا تماما مسؤوليتنا الأولية عن تنميتنا. وأدرجنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جهودنا الأوسع لتحقيق التنمية.

إلا أن تمويل البرامج الإنمائية هذه ما زال يعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك على القروض الميسرة من المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية.

وفي هذا الصدد، نرحب بزيادة الموارد المقترحة التي ستتاح نتيجة لوضع العديد من البلدان المتقدمة النمو جداول زمنية لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. ونهنئ تلك البلدان التي أوفت بالفعل بالتزامها في تحقيق الهدف المطلوب. كما أن الجهود والمبادرات الأخيرة لتعزيز نوعية المعونة ولزيادة أثرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، خطوات حميدة.

لئن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية ضرورية، فإنها غير كافية بحد ذاتها وينبغي أن تستكمل بالتعزيز الفعال للاستثمار الخارجي المباشر وتحسين الوصول التجاري والشراكات الإنمائية الفعالة.

تؤكد الوثيقة الختامية أن أحد التحديات الخطيرة للنمو الاقتصادي هو ضمان تهيئة الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة الادخار المحلي. وقد شرعت تونغا في تنفيذ برنامج لإصلاح القطاع العام والإصلاح الاقتصادي في سنة ٢٠٠٢. وحتى يومنا هذا أصدرت الجمعية التشريعية عددا هاما من التشريعات، بما فيها قانون التمويل العام لسنة

٢٠٠٢، لتحديث الطريقة التي تدير بها الحكومة الشؤون المالية ولكفالة قدر أكبر من الشفافية؛ وقانون الخدمات العام لعام ٢٠٠٢، لتحديث أساليب التوظيف ودفع الأجور؛ وقانون المؤسسات العامة لعام ٢٠٠٢، لفسح المجال لخضوع المؤسسات العامة للمزيد من المساءلة. ويجري العمل أيضا على وضع برنامج لإصلاح النظام الضريبي لتونغا حتى يتطابق مع معايير القانون الدولي والالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وترحب تونغا بالاعتراف في الوثيقة الختامية بالاحتياجات الخاصة ومواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية وبالالتزام بتلبية الاحتياجات ومعالجة مواطن الضعف تلك عن طريق التنفيذ التام والفعال لإستراتيجية موريشيوس التي اعتمدها الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

تظل الطاقة تؤدي دورا حاسما في استراتيجيات التنمية المستدامة لتونغا، والحفاظ على توازن دقيق بين الطاقة والبيئة والاقتصاد أولوية وطنية. واعتماد تونغا المتزايد على المنتجات النفطية المستوردة للوفاء باحتياجاتها من الطاقة يعني بوضوح أنها عرضة للأحداث الخارجية التي تؤثر على سعر وتوفر المنتجات النفطية. وفي هذا الصدد تكرر تونغا قلقها إزاء التصاعد المستمر في سعر النفط وأثره السلبي على اقتصادها. وينبغي تركيز جهود منسقة على البحث والتطوير لإيجاد مصادر بديلة للطاقة.

وتسلم تونغا بالحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين بتنفيذ سياستها الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتنمية، التي أقرتها في عام ٢٠٠١.

إن التحويلات الخارجية مصدر جيد من مصادر النقد الأجنبي، وتعرف تونغا بأنها من أحد أكثر البلدان اعتمادا عليها، إذ تشكل نسبة ٣٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. لذا فإننا نقر بالعلاقة الهامة بين الهجرة الدولية والتنمية والحاجة إلى التعامل مع التحديات والفرص المصاحبة للهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ والمقصد والعبور. كما نتطلع قدما إلى حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية، الذي سيجرى في عام ٢٠٠٦.

ونشارك الآخرين الذين أعربوا عن أسفهم على فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٥ ونكرر أهمية تنفيذ الركائز الثلاث للاتفاقية.

وتؤيد تونغا الدعوة إلى إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان وتحديد ولايته وطرائقه ووظائفه وحجمه وتشكيلة عضويته وأساليب عمله وإجراءاته، في أقرب وقت ممكن أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

ونعترف تماما أن بناء السلام فيما بعد الصراع ضروري لتحقيق السلام المستدام ونؤيد إنشاء لجنة بناء السلام في أواخر عام ٢٠٠٥.

وندين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وأينما ارتكب وأيا كان غرضه، لأنه يشكل أحد أكثر التهديدات خطورة على السلام والأمن الدوليين. كما نتطلع قدما إلى الإبرام الناجح للاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي أثناء الدورة الحالية للجمعية. وتواصل تونغا دعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب وقد أحرزت تقدما جيدا في صياغة تشريع محلي لتنفيذ الـ ١٢ اتفاقية لمكافحة الإرهاب التي انضممنا إليها.

ونشيد بالجهود المبذولة والمقترحات المقدمة لإجراء مجموعة شاملة من الإصلاحات لإعادة تنشيط الجمعية العامة ولتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليتمكنا من الوفاء

بولايتيهما اللتين نص عليهما الميثاق. وندعم أيضا العمل المستمر للأمين العام لتحسين كفاءة وفعالية الأمانة العامة.

وربما يتعلق أحد أشد التبادلات حدة فيما بيننا نحن الأعضاء بإصلاح مجلس الأمن. وتونغا تتمسك بتأييدها حصول اليابان على موقع دائم وملائم في المجلس بعد إصلاحه. وإن ظهور أعضاء دائمين محتملين وأفكار جديدة عن المعايير جعل هذه المسألة تستوجب، بصورة خاصة، المزيد من الصبر والبراغماتية والرصانة. إلا أن الزخم والتقدم في الجوانب التي سبق الاتفاق عليها من جدول أعمال الإصلاح ينبغي أن يستمر وأن يؤتي ثماره.

تظل الصورة المتغيرة دائما للشرق الأوسط تلوح لنا بعلامات تمنح الأمل بأن من الممكن تحقيق سلام مستدام. وإن البادرات الطيبة، مثل تلك المتعلقة بغزة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، توفر وسيلة يمكن بها تأمين الحدود المشتركة ويمكن بواسطتها أن تقام الدولة وتزدهر.

وتضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام في دعم واستكمال مصالح البلدان الأعضاء في مجالات مختلفة، وتونغا تقدر دور منتدى جزر المحيط الهادئ في ذلك الصدد. وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم تونغا التزاما تاما بتعهداتها لكفالة السلام في المنطقة وتواصل دعم بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان من خلال الانتشار الثالث لقوات دفاع تونغا، التي تعمل حاليا في جزر سليمان. وخطة المحيط الهادئ، التي وضعها قادة منتدى المحيط الهادئ لتحقيق رؤياهم عن طريق تعاون واندماج إقليميين أعمق وأكبر في مجالات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والأمن وحماية البيئة، ستطرح على القادة للنظر فيها في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام. لذا ترحب تونغا بالدعوة إلى تأييد وجود علاقة أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وتواصل المملكة إتباع سياسة ''الصين الواحدة'' التي تقر بأن تايوان جزء من الصين لا يتجزأ ولا يقبل التصرف. وأحد العناصر الجوهرية في تلك السياسة يقر على نحو صائب بأن المسائل المشتركة والمتبادلة من الأمثل تركها لإطار الحوار عبر المضيق، بدلا من أي صيغ متعددة الأطراف، بصرف النظر عن حسن مقصدها.

وتواصل تونغا تطوير وتقوية سياستها المسماة ''اتجه شرقا''، لا سيما مع الصين. وفي وقت سابق من هذا العام أقامت المملكة وجودا دبلوماسيا في بيجين حتى تتمكن من التعبير بقوة عن مصالحها وإعطاء زخم لمساعيها الرامية إلى استكشاف المشاريع المهمة والمفيدة للطرفين، بما فيها السياحة والتبادل التجاري والملاحة الجوية والأمن.

إن العالم يراقب خطانا. ولا ينبغي أن نتخلى عن الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا، بل ينبغي أن نمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لضمان أن تظل تعددية الأطراف أكفأ وأنجع السبل لمعالجة المشاكل والقضايا العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريموند رامازاني بايا، وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد رامازاني بايا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أنضم إلى من سبقوني في الكلام لتقديم التهنئة للسيد يان إلياسون بانتخابه رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة. وأرحب، بوجه خاص، بالشرف الذي أسبغه عليه المجتمع الدولي بانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الستين لإنشاء المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإننا سنعمل، بصفة خاصة، على تنفيذ الالتزامات التي اتخذها رؤساء الدول أو الحكومات لتعزيز إصلاح الأمم المتحدة ولجعل المنظمة تتكيف مع التغييرات التي تجري على الساحة الدولية

حتى تظل المحفل المناسب لإجراء التنسيق والمناقشات، والأداة التي لا بديل عنها لمنع الصراعات وإدارتها، والهيئة التي تدعم القانون الدولي وسلامة الدول.

كما أتقدم بالتهنئة إلى رئيس الدورة التاسعة والخمسين، السيد جان بينغ، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون والفرانكوفونية لجمهورية غابون، بصفاته الإنسانية العظيمة ومهارته كرجل دولة في الاضطلاع بمهمته بحنكة واهتمام شخصي.

أخيرا، اسمحوا لي أن أنقل للأمين العام، السيد كوفي عنان، عبارات التشجيع والامتنان من السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، لالتزامه بالسعي من أجل التوصل إلى حل للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى وللأهمية التي يوليها لحماية قيم الكرامة البشرية.

يترأس السيد إلياسون أعمال الجمعية العامة في لحظة بالغة الأهمية في تاريخ منظمتنا. ومن الصعب ألا نربط بين تاريخ بلدي، وولاية رئيس الجمعية، وما آل إليه مصير مواطن بارز من بلده، السويد، اكتسب شهرة في بلدي لالتزامه بقضية السلام، وأشير هنا إلى السيد داغ همرشولد، ثاني أمين عام للأمم المتحدة.

وبما أن الرئيس تولى مهام منصبه في أيلول/سبتمبر، تجدر الإشارة إلى أنه في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، أصبح بلدي عضوا في الأمم المتحدة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، ضحى الأمين العام الراحل داغ همرشولد بحياته في سبيل التزامه تجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني أشيد بذكرى وشجاعة ذلك البطل، كما أشيد بالأفراد المدنيين والعسكريين في عملية الأمم المتحدة في الكونغو الذين فقدوا حياتهم إلى جانب جنودنا في الدفاع عن سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية.

وتكشف المقارنة بين تدخل الأمم المتحدة في الكونغو في عام ١٩٦٠ وتدخلها الذي يجري الآن عن عدد من أوجه الشبه، بما في ذلك التفاني الدؤوب في قضية السلام المتمثل في أداء ذوي الخوذ الزرق. لقد استفاد بلدي مرتين من عمليات السلام، ونحن نعرف الثمن الذي تتكبده قوات الأمم المتحدة لإنقاذنا من الكارثة. وتعزز تجربتنا المباشرة في تدخّل الأمم المتحدة اعتقادنا بأن العالم يحتاج، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى أمم متحدة قوية بعد إصلاحها.

في الوقت الذي تصل فيه المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن إلى مرحلة حاسمة، نعتقد أنه قد آن الأوان لأن نقر بأن الأمم المتحدة – وهي منبر الأمم – قد أصبحت ضمير الإنسانية، بالرغم من أوجه قصورها. ولا يمكن تقييم الدور الذي تضطلع به بمعزل عن التأمل في التغييرات الراهنة التي حدثت في العالم، وفي قدرة المنظمة على التكيّف مع التحديات الجديدة التي تفرضها التنمية، وأزمة الديون، والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والإرهاب، ومسائل حقوق الإنسان والسلام والأمن الجماعي.

وفي ذلك السياق، من المستحسن أن تقوم الأمم المتحدة بتعديل هيكلها لكي تستطيع أن تواجه التحديات الجديدة والقديمة بشكل أفضل وتعزز قيم الحضارة، على أساس مبادئ الحرية والديمقراطية.

إن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، كما هي متوخاة، تشكّل الآن مطلبا ديمقراطيا بالغ الأهمية. وبالرغم من أنه مطلب ضروري، فإنه غير كاف في حد ذاته لضمان الأداء المتسق والفعال لمنظومة الأمم المتحدة. يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك، وأن نتجاوز مجرد عملية الزيادة، من أجل تحقيق المطامح التي تتوقعها الدول الأعضاء من الأمم المتحدة. وينبغي ألا يحجب إصلاح مجلس الأمن ضرورة استعراض أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما المجلس الاقتصادي

والاجتماعي، والأمانة العامة، والجمعية العامة، بهدف تعزيز ولاياتها، وتمكين رئيس الجمعية العامة من الاضطلاع بدور أساسي في البحث عن حلول للمشاكل الدولية.

وفي سياق عملية الإصلاح أيضا يتطلع بلدي إلى إنشاء لجنة بناء السلام الجديدة وإنشاء صناديق تمويل دائمة متعددة السنوات. وسيمكّن ذلك البلدان الخارجة من الصراع من تلقّي مساهمات حقيقية وهامة في دعم جهود إعادة التأهيل وإعادة البناء وسيساعد تلك البلدان على إرساء أسس التنمية المستدامة.

يستثمر المجتمع الدولي كثيرا في أعمال إعادة بناء هياكل الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويقدم دعما كبيرا عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أنقل إليكم الامتنان العميق من الشعب الكونغولي.

وفي سياق الاقتراب من عقد انتخابات شفافة متعددة الأحزاب لوضع حد لأزمة الشرعية والحلقة التي لا تنتهي من المراحل الانتقالية، تتقدم جمهورية الكونغو الديمقراطية بخطوات عملاقة تجاه الانتهاء من العملية الانتقالية. وأود أن أؤكد للجمعية تصميم حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ المرحلة الانتقالية وفقا للجدول الزمني الدستوري.

وسيجعل اعتماد مشروع الدستور، الذي سيجري الاستفتاء عليه، بنهاية هذا العام، هذه العملية لا رجعة فيها. ويجب أن تنعقد الانتخابات. ومن المؤكد أنها ستنعقد بفضل التصميم الكبير للشعب الكونغولي والالتزام الكبير من جانب حكومة الوحدة الوطنية. إن التقدم المتّسق في العملية، بالرغم من بعض القيود الخاصة بالنقل والإمداد بسبب الحجم الهائل للإقليم الوطني وتعقّد عملية تسجيل الأصوات، يؤدي بنا إلى أن التنبؤ بثقة بأن مختلف العمليات الانتخابية ستجري في مواعيدها. وقد تم حتى الآن تسجيل ما يقرب من ١٢ مليون ناخب، مما يؤكد الحماس الذي تجلّى منذ بدء عملية التسجيل.

ومن الملحّ الآن أن نعمل على تهدئة الوضع الأمني، على وجه السرعة، بما في ذلك، بصفة خاصة عن طريق الحل الفوري للمسألة المثيرة للقلق المتعلقة بنزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية، التي تهدد بعرقلة عقد الانتخابات بشكل سليم، بل ويمكن أن يصل الأمر إلى حد تعريضها للخطر.

وينبغي أن نشير إلى أنه من الملحّ دعم الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع حد لوجود الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد، وضمان عودة أفرادها إلى أوطانهم، وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وسيؤدي الدعم المناسب لتدريب وتجهيز قواتنا المسلحة التي أعيد تنظيمها واندماجها، وكذلك الاشتراك القوي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى نزع سلاح تلك الجماعات. ولكن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تفضل على الإطلاق الخيار العسكري أو شعرت أبدا بأنه السبيل الوحيد لضمان عودة العناصر الخارجية المسلحة، المنتشرة في شمال وجنوب كيفوس إلى وطنهم. ولذلك حافظنا على استمرار الاتصالات من خلال الوسطاء مع ممثلي الجبهة الديمقراطية لتحرير رواندا، التي أبقت مفتوحة إمكانية نزع السلاح على نحو طوعي ودائم تعقبه العودة الطوعية إلى الوطن من جانب العناصر المسلحة الرواندية. وقد جرت سلسلتان من المفاوضات – في آذار/مارس، ثم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ – ولكنها حتى الآن لم تحقق النتائج المنشودة. وإذا فشلت، سيتعين علينا أن ننظر في خيار نزع السلاح القسري، مهما كانت التكاليف التي ستترتب على القوات العسكرية الكونغولية، التي ستقع على عاتقها مهمة الإنفاذ.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرب عن امتنانها لمجلس الأمن على إذنه لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعمل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي أدى العمل به إلى نتائج حقيقية في إيتوري. ولكن اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق في مناطق أخرى، وبخاصة في شمال وجنوب كيفوس، لم يحقق حتى الآن الأثر الكامل للردع المتوقع. ولذلك نسأل، ألم يحن الوقت للنظر، كما أعرب مجلس الأمن عن رغبته، في المساعدة التي يمكن تقديمها إلى القوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق نزع السلاح القسري للمليشيات؟ ومن الطبيعي أن نجاح مثل هذه العملية سيعتمد أيضا على جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، وفوق كل شيء على الالتزام المخلص من جيراننا. ويجب على الجيران الامتناع عن أي تدخل سلبي من شأنه عرقلة الجهود لتحييد المليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة.

وإلى جانب شواغلنا الأمنية والسياسية المحضة، يجب أن نفي بالاحتياجات المشروعة للسكان الذين حرموا لسنوات من متطلبات الحياة الأساسية. وتسعى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الانتقالية إلى الوفاء، في الأجل القصير، بمتطلبات مكافحة الفقر، وكذلك لإعادة هيكلة القطاعين القانوني والمالي، وللمساعدة على استعادة الأنشطة الإنتاجية – وهي المجالات التي تم فيها إحراز النجاح إلى حد ما. وقد زادت ميزانية الدولة إلى حد كبير، وتم تثبيت استقرار أسعار الصرف، وتمت السيطرة على التضخم خلال السنوات الثلاث الماضية، وتراوحت معدلات النمو من ٦ إلى ٧ في المائة. وقد مكنتنا هذه التطورات الاقتصادية الإيجابية من الشروع في عدد من خطط الإنعاش في ميدان الهياكل الأساسية، والتعليم، وكذلك في مجال مكافحة الأوبئة الرئيسية وحالات الوباء المتوطن.

ولكن وتيرة التقدم في الميدان الاجتماعي تتسم بالبطء الشديد نظرا للتوقعات الكبيرة لدى الشعب. ولتوطيد المكاسب التي حققناها، نحتاج إلى تسريع وتيرة أنشطتنا والشروع بسرعة في مبادرات إجتماعية ستكون لها آثار مرئية. ولذلك، نرحب بالالتزامات التي قطعها شركاؤنا الثنائيون والمتعددو الأطراف بالمساعدة في هذا المجال.

إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدرك تماما أهمية التعاون الإقليمي وحسن الجوار. ولذلك، فإننا نؤيد مبادرة الأمين العام، بتنظيم مؤتمر دولي في نيروبي بشأن السلام، والأمن، والديمقراطية، والتنمية في المنطقة بالتنسيق مع مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى.

لقد كان بلدي ساحة قتال رئيسية لصراع مسلح ذهب ضحيته ما يزيد على ٣ ملايين قتيل، وأدى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتدمير المستشفيات والمدارس، والطرق والجسور، ونهب الموارد الطبيعية، وغيرها من أشكال الثروة. ولذلك، فإن بلدي يأمل في أن يكون أحد المستفيدين الرئيسيين من الصندوق الخاص لإعادة البناء، الذي أنشئ في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وأن يكون منطقة أولوية في منطقتنا دون الإقليمية من أجل إعادة التأهيل والتنمية.

إن المحن التي مر بها الشعب الكونغولي، وجميع شعوب منطقة البحيرات الكبرى، تجعلنا نفهم التطلعات إلى السلام التي تعبر عنها الشعوب الأخرى. ولذلك، نحن نؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط. وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة. ونعتقد أن تلك المبادرة تمثل خطوة هامة إلى الأمام، وينبغي توطيدها من أجل كفالة السلام ووضع حد لدوامة العنف في تلك المنطقة. وحساسية وتعقيد تلك الحالة يؤكدان بصورة

زائدة على التزام دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالتوصل إلى حل للأزمة في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات.

وأود كذلك أن أشيد بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على جهودهما في إنجاح الانتخابات في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى. إن النتيجة الإيجابية لعملية المصالحة في كلا البلدين، والتطورات الإيجابية المتوقعة في الكونغو تبشر ببدء فترة جديدة من الاستقرار والديمقراطية والازدهار في وسط أفريقيا.

ونظرا للتهديدات الجديدة، أود أن أؤكد من جديد التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمبادئ التي أقيم على أساسها نظامنا للأمن الجماعي. وستشهد السنوات القادمة ازديادا في التنافس بين الدول في مجالات التجارة، والأسواق المالية، والبحوث، بما في ذلك البحوث النووية، والعولمة السريعة، التي أصبحت ممكنة من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، أدت في بعض الأحيان إلى التحرير المفلت عن السيطرة والمنافسة المريرة. وبالتالي، فإن مسؤوليتنا التاريخية أن نجهز الأمم المتحدة بالموارد والهياكل، ليس لصون السلام أينما كان ذلك ضروريا وكفالة أمننا الجماعي كلما تعرض للتهديد فحسب، بل أيضا لمعالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أفضل، ووضع قواعد أكثر عدلا للتجارة الدولية، والمكافحة الجماعية والفعالة للأمية، والجهل، والتعصب، والأوبئة والأمراض، والكوارث الطبيعية، وأيضا، وبطبيعة الحال، ضد الإرهاب والعنف والظلم بجميع الأشكال، لكي نتمكن من بناء عالم ينعم بمزيد من الأخوة والسلام والإنسانية والعدل.

الرئيس بالوكالة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بسنيك مصطفاي، وزير خارجية جمهورية ألبانيا.

السيد مصطفاي (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية): أسمحوا لي أولا أن أنقل، باسم شعب وحكومة ألبانيا، أسمى مشاعر العزاء والتضامن والصداقة لشعب الولايات المتحدة الأمريكية وللرئيس بوش في أعقاب المعاناة الإنسانية والخسائر المادية الناجمة عن إعصار كاترينا.

وأود أن أعرب عن تمنياتنا للسيد يان ألياسون بالنجاح في أداء مهمته الهامة. وأغتنم الفرصة للتأكيد له على تعاون بلدي الكامل في أداء المهمات التي تنتظرنا. واسمحوا لي كذلك أن أشارك الآخرين في شكر السيد جان بينغ على التفاني الذي أظهره كرئيس للدورة الماضية للجمعية العامة، وعلى الجهود التي كرسها لإعادة تنشيط منظمتنا.

لقد أيدت ألبانيا بالكامل البيان الذي أدلى به السيد جاك سترو، وزير خارجية المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، في الجلسة العامة التاسعة.

ويشرفني أن أخاطب الجمعية نيابة عن الحكومة الألبانية الجديدة، التي بدأت عملها عقب الانتخابات البرلمانية الأخيرة. وأود أن أعرض بعض مواقف حكومتي بشأن قضايا تهمنا جميعا، وأن أجمل الأولويات الاستراتيجية لحكومتي في مجال السياسة الخارجية.

وحقيقة أن عددا كبيرا من رؤساء الدول والحكومات اجتمع هنا في الأمم المتحدة، قبل بضعة أيام لا أكثر، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتناقش في أمر إصلاح المنظمة، ينبغي اعتبارها تأكيدا مجددا على أن تعددية الأطراف تمثل قوة دافعة في السياسة العالمية. كما أنها تسهم في التأكيد مرة أخرى على أننا نعيش في بيئة معقدة للغاية ومتعددة الأبعاد، ومن الواضح أنها تتطلب ردود أفعال شاملة وعالمية ومتماسكة.

والحاجة إلى تعاون إقليمي وعالمي معزز لم تكن في يوم من الأيام أكثر وضوحا مما هي عليه الآن. وبالتالي تؤيد

ألبانيا نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي أكد من جديد إيماننا بالمنظمة، وأهمية القيم والمبادئ الجوهرية للتعاون الدولي، والشراكة العالمية من أجل التنمية، والأعمال المتضافرة لتعزيز الأمن والسلام الجماعيين، والحرب ضد الإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتقوية الأمم المتحدة، وبالذات إصلاحها الشامل. وتعتقد ألبانيا أن الدورة الستين للجمعية العامة، من خلال العمل الملموس والسريع، ستكون بمثابة خطوة مهمة وجادة نحو تنفيذ جميع الالتزامات التي أشرت إليها من قبل.

وتعتقد ألبانيا أنه ينبغي زيادة تعزيز الأمم المتحدة حتى تواصل القيام بدور حاسم في جهود المجتمع الدولي لإقامة عالم أكثر أمانا واستقرار وازدهارا. ونود أن نكرر الإعراب عن تقديرنا لجهود الأمين العام فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة. وألبانيا تشارك في الرأي القائل إن الأمم المتحدة تحتاج إلى الشرعية والمرونة حتى تكيف نفسها مع ظروف عالم متغير. وواضح أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية كبرى في هذا الصدد. وبلدي يؤيد بالكامل إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، تجدر ملاحظة أننا ننظر إلى إصلاح المجلس من وجهة نظر تحسين أساليب عمله، وشفافيته، وتعديل وتحسين نظام صنع القرار فيه. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الأعضاء، إذا عملوا يدا واحدة، يملكون السلطة والقدرة اللازمتين للتوصل إلى توافق عريض جدا في الآراء بشأن إصلاح المجلس.

ويجب عدم الاستهانة بأدوار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام. ذلك أن إمكاناتهم لم تستكشف بالكامل حتى الآن. ونجاح جهد الإصلاح يمكن ضمانه إذا كان متماسكا ويستهدف المنظمة ككل. وتتشجع ألبانيا بالوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى فيما يتعلق بتعزيز الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل مع جميع الوفود من أجل التوصل إلى أوسع توافق آراء ممكن بشأن أهم قضايا الإصلاح.

وتعتقد ألبانيا أن لجنة بناء السلام ستكون أداة أساسية وكفؤة لتطوير استراتيجيات أكثر تماسكا وصلة بالواقع، وأفضل تمويلا، ولإيلاء اهتمام سياسي في الوقت المناسب لأي بلد يمر بمرحلة انتقال من الصراع إلى التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن إصلاح الأمم المتحدة سيمكن المنظمة بشكل أفضل من تحسين عمل المجتمع الدولي، ومساعدة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

وأعتقد أن تبادل الآراء بشأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان سيكتمل عما قريب. ووجود مجلس ذي توجه عملي وعضوية ذات مصداقية، سيحسن نوعية جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، نؤيد كل التأييد تعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بما في ذلك زيادة ميزانيته.

وفي اعتقاد ألبانيا أن المبادرة المتعلقة بإنشاء صندوق للديمقراطية تشكل مكونا أساسيا للإصلاح. وسيبذل بلدي كل جهد ممكن لدعم الصندوق الذي نعتبره، أسوة ببلدان أخرى صديقة، آلية فعالة لدعم الديمقراطيات الجديدة، وتعزيز المجتمع المدني، وإنشاء مؤسسات تدعم سيادة القانون.

لقد أكدت الأحداث المأساوية العديدة التي شهدتها السنوات الأخيرة أن الإرهاب، الذي أودى بأرواح آلاف الأبرياء، هو أخطر تهديد يواجه العالم اليوم. وستظل بلادي ثابتة على التزامها بمكافحة هذا الشر. ونؤيد قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، الذي اتخذ أثناء القمة الرفيعة المستوى. كما نشارك في النداء الرسمي الداعي إلى إبرام اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب في غضون هذه الدورة للجمعية العامة. ونعتقد أن أعمال الإرهاب التي ترتكب

بأسلحة دمار شامل، يمكن أن تترتب عليها عواقب لم تشهدها البشرية من قبل.

أما تحديد الأسلحة، فهو عنصر أساسي في سياسة بلدي الأمنية. وأود، في هذا السياق، أن أشدد على تأييدنا المستمر لمواصلة تعزيز الصكوك الدولية الحاسمة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وألبانيا، بالتالي، ملتزمة تماما بالتعاون بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، سواء داخل منطقتنا أو خارجها. وبلوغا لتلك الغاية، وضعنا موضع التنفيذ تدابير صارمة على الصعيد الوطني لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة على أراضينا. وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عدلنا تشريعاتنا الوطنية بغية تقريبها من تشريعات الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل الترخيص، وتشديد نظم الاستيراد والتصدير، وإنفاذ القوانين. وتضمن جزء من برنامج الحكومة في هذا المجال، تدمير حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كانت بحوزة مدنيين. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع مانحين أجانب، أعدت الحكومة برنامجا لتدمير كل مواد الأسلحة الكيميائية الموجودة على أراضينا، وبذلك نسهم في تعزيز الأمن في المنطقة وما وراءها.

وتواصل ألبانيا إظهار النضج المتنامي لديمقراطيتها. وسنة ٢٠٠٥، هي سنة الانتخابات في ألبانيا. وتعتبر الانتخابات البرلمانية التي جرت في تموز/يوليه الماضي وانتقال السلطة بشكل منظم إثرها، تطورا ملموسا سيكون له أثر إيجابي على مستقبل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

وتعتقد ألبانيا أن الحكم الرشيد عنصر أساسي في تحسين حياة كل مواطنيها. والحكم الرشيد هو أيضا شرط أساسي لضمان النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، سنعمل بلا كلل لتقوية سيادة القانون وتعزيز الشفافية في عملية صنع القرار، وزيادة الإحساس بأن الحكومة مسؤولة عن خدمة كل المواطنين.

وبالنسبة للاقتصاد، ستكون أولويات الحكومة الألبانية الجديدة في السنوات القادمة، مكافحة الفساد والعوامل التي تشجعه، وتشجيع المنافسة الحرة ومكافحة الاحتكارات بلا هوادة.

ويجري حاليا بحث مجموعة من التدابير لتحسين النظام الوطني للتعليم. ومن بين تلك التدابير فتح الجامعات لكل من يرغب في مواصلة التعليم العالي.

وفضلا عن ذلك، ولأول مرة في تاريخ ألبانيا، تتولى امرأة رئاسة الجمعية الوطنية الألبانية؛ الأمر الذي نعتبره مؤشرا قويا على التزام ألبانيا الجاد بالمساواة بين الجنسين.

وتلتزم الحكومة الجديدة بتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي في البلد. ونحن مصممون على تطوير سياسات اجتماعية تضمن إدخال تحسينات تدريجية على مستويات معيشة الناس وخاصة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا. وستقوم الحكومة، تحقيقا لأهداف برنامجها، بدعم توسيع وتحديث النظام المالي، مع إبقاء التضخم تحت السيطرة، في محاولة لتحسين الإطار القانوني اللازم للنمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بتعاوننا الوثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عقدنا العزم على تطوير سياسات سليمة للاقتصاد الكلي والاستثمار، سيسترشد بها البلد في تحقيق التنمية المستدامة وتشجيع القطاع الخاص وتعزيز فرص العمل.

وأود أيضا أن أطمئن الجمعية العامة على أن حكومتنا ملتزمة تمام الالتزام بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونتشاطر الاعتقاد بأن تنسيق ومواءمة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والمحلية، مع مشاركة واسعة النطاق من جانب المجتمع

المدني، ومبادرات القطاع الخاص، ورفع مستوى الوعي العام، وإجراء مناقشات عامة للتعرف على أفعل السبل والوسائل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ستفضي إلى النتائج المنشودة بما في ذلك في ألبانيا.

والحكومة الألبانية عازمة على أن تكافح بلا هوادة الجريمة المنظمة، والجريمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والإرهاب، وذلك بتعزيز التشريعات الوطنية وهياكل إنفاذ القانون، وبإنشاء آليات تنفيذ ذات صلة، والالتزام التام بالتعاون الإقليمي على نطاق أوسع. وسيجعلنا هذا المجهود أقرب إلى جيراننا الأصدقاء، فضلا عن جميع البلدان الأوروبية. إنه كفاح مشترك.

ويجدر التذكير بأن بلدي كان له تجربة مميزة في التعايش بين طوائف دينية شتى. ونحن مقتنعون بأن تعزيز الحوار ما بين الثقافات والحضارات والديانات هو عامل هام لتعزيز التعايش السلمي وعلاقات حُسن الجوار. وهو ينطوي أيضا على إمكانات كبرى لتعزيز التعاون ما بين البلدان. وفي ذلك السياق، عُقد منتدى دولي في تيرانا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، برعاية رئيس ألبانيا ومدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبالإضافة إلى مناقشة مسائل هامة تتصل بهذا الحوار، مهَّد الاجتماع الطريق إلى مزيد من التعاون في هذا المجال.

إن بلدي قد التزم التزاما حاسما باتباع الطريق المؤدية إلى التكامل الأوروبي – الأطلسي، وهدفه الواضح هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن نعتبر التكامل الأوروبي – الأطلسي مدخل بلدنا إلى منطقة السلام والاستقرار والازدهار، المنشأة في أوروبا الغربية على مدى عدة سنوات. وانضمامنا إلى الأسرة سيكون مؤشرا لاعتناق مجتمعنا قيماً، من قبيل الحرية الاقتصادية والسياسية وحقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية، وأولية القانون والازدهار الاجتماعي والتضامن. وسيعكس أيضا كوننا نقدم إسهامنا إلى مجموعة القيم المذكورة.

وتقوم ألبانيا حاليا بالتحضير لاختتام مفاوضات اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، التي ستفضي إلى توقيعه. ونحن على قناعة بأن بمقدور بلدنا تلبية مقتضيات هذه العملية الصارمة. والمجتمع الألباني يلتزم التزاما وطيدا بإجراء الإصلاح، مما سيُسهم في دمجنا بالاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن عملية الإصلاح هي أولا وقبل كل شيء لصالح بلدنا ولتعزيز اقتصاده وتحسين صورة ألبانيا في العالم.

ونحن نعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي ضمانة للأمن في منطقتنا. وبتعزيزنا التعاون مع هذه المنظمة، نستهدف الحصول قريبا على العضوية. إن مشاركة ألبانيا في عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة في البوسنة والهرسك وأفغانستان يشكّل إسهاما حقيقيا لتحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء.

ولا تزال علاقات حُسن الجوار والتعاون مع بلدان منطقتنا تتصدر أولويات سياستنا الخارجية. وتصورنا لإقامة منطقة تنعم بالاستقرار والأمن، عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف المثمر، تصور صادق وهو واضح تماما. وإن فلسفتنا المتعلقة بتنمية هذه العلاقات تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هي: الشفافية والتسامح والحوار. وفي ذلك السياق، كثّفنا الحوار السياسي الرفيع المستوى مع جميع بلدان المنطقة. ووسّعنا إطار التعاون القانوني والمؤسسي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في الكثير من مجالات الاهتمام المشترك. وهذا الحوار أخذ يصبح أكثر اطراداً ورشاداً، بسبب روح التفاهم والثقة المتبادلة.

وهناك عدة بلدان في المنطقة تحولت، بفضل تعاظم مشاركتها في بعثات حفظ السلام في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم – تحولت من بلدان مستهلكة إلى بلدان ذات فضل بإسهامها في صون السلم والأمن الدوليين.

أما بالنظر إلى التطورات الإيجابية والتقدم في المنطقة، فطالما قامت ألبانيا بدور إيجابي، وملطف وبنّاء إزاء البلدان المجاورة لألبانيا، بتعزيز التعايش بين عدة أعراق في جو من التناغم والسلام الدائم. ترى سياسة ألبانيا الخارجية أن تحديد الوضع القانوني لكوسوفو مسألة ذات أهمية. لم يعد لدينا وقت نضيعه. فإن الوضع الراهن لن يضمن سلاماً دائما في المنطقة. ونعتقد أن الإجابة عن مسألة وضع كوسوفو قانونيا ينبغي أن تراعي إرادة شعب الإقليم مثلما جرى التعبير عنها ديمقراطياً مع عدم صرف النظر عن حقوق الأقليات. وفي هذا الصدد، من شأن استقلال مشروط أن يتيح للمجتمع الدولي رصد تطور مؤسسات كوسوفو ومجتمعها لفترة معينة، ويوفر – قبل كل شيء – ضمانة للصرب وغيرهم من الأقليات بالبقاء في المنازل العائدة لهم في ذلك البلد. ونحن جميعا نعتقد أن مستقبل كوسوفو، شأنه شأن مستقبل كل بلدان المنطقة، يكمن في التكامل الأوروبي والأوروبي – الأطلسي.

ونحن الألبانيين على ثقة بأن السيد كاي آيدي، المبعوث الخاص للأمين العام في كوسوفو، سيقدم في تقريره المقبل تقييما موضوعيا للمستويات التي تحققت إلى الآن في كوسوفو، في ما يتصل بإنشاء المؤسسات المعنية بحكم القانون وبتهيئة بيئة ديمقراطية، تشرع الباب أمام مفاوضات حول الوضع القانوني النهائي لكوسوفو. وإن على فريق الاتصال المعني بكوسوفو أن يضطلع بدور هام في هذه العملية.

وباختصار، تحققت بعض النتائج الإيجابية الأولية. لكن هناك الكثير من العمل يجب علينا جميعا القيام به، لتشجيع الحوار بين بريستينا وبلغراد ولمواصلته. وهناك مسائل كثيرة لا بد من مناقشتها. إن لنا، بالنظر إلى حُسن النوايا والتصميم على إحلال السلام، الكثير من دواعي التفاؤل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل عبد القادر شريف، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد شريف (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): باسم جمهورية تنزانيا المتحدة، أهنئ الرئيس على انتخابه لترؤس الجمعية العامة في دورتها الستين، وأتمنى له كل التوفيق. وأود أيضا أن أتوجه بشكر وفدي إلى سلفه، السيد جان بينغ، على ترؤسه الدورة التاسعة والخمسين للجمعية، فهو حقق عدة إنجازات، منها النجاح بالتفاوض على الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى.

وأود، في مستهل كلامي، أن أشيد بالأمين العام كوفي عنان، لقيادته الخارقة والثابتة للأمم المتحدة طوال فترة من أشق الفترات في تاريخ المنظمة. وقد كانت تلك الفترة، في راجح الظن، أكثر فترات عمل الأمين العام إبداعاً وتصورا للرؤى، فيما كانت المنظمة وأعضاؤها يستوحيانه للانطلاق في إصلاحات طموحة، تمس الحاجة إليها، لجعل المنظمة وجيهة وعلى مستوى الأخطار والتحديات في دنيا آخذة بالعولمة في القرن الحادي والعشرين.

إن اجتماع القمة الذي انتهى تواً قد حدد الأجواء وجدول الأعمال والاتجاه الذي ينبغي أن تقصده الأمم المتحدة بعد ٦٠ عاما من إنشائها في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. أما وتيرة الإصلاح، فسيحددها تفانينا السياسي الجماعي نحن، أعضاء المنظمة. إن عملية إصلاح الأمم

المتحدة قد جمعتنا وأكدت من جديد المساواة السيادية بين الأمم وأثبتت ضرورة العمل الجماعي ومقتضيات المشاركة في المسؤولية والواجبات في الشؤون العالمية. ومع أن ما اتفقنا عليه هو دون ما حددناه لعملنا، فعلينا أن نضع تفاصيل ما نريد تنفيذه بروح واحدة من التفاني الجماعي والحس بوحدة الهدف. وينبغي ألاّ نسمح للنفعية السياسية والعنجهية أن تختلسا منّا ما أعلنّاه من غايات.

إن الصارخ من مخازي الفقر والجوع والأمية والأمراض القابلة للوقاية وسط ازدهار باهر وغنى ساحر لبعض الأوساط في العالم ينبغي أن يُطرح في سلة مهملات التاريخ. وهذا ممكن التحقيق إن نحن نفّذنا الالتزامات التي صممنا على الاضطلاع بها في اجتماع القمة الذي انتهي تواً. وقد اتفقنا، في مونتيري، على إطار للشراكة. وبالنظر إلى بعض أعضاء مجموعة الثمانية، حوّل اجتماع غلين - إيغلس تعهداً عمره ٣٠ عاما بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى جدول أعمال؛ وبالنسبة إلى غيرهم، تمخض عن زيادات يمكن التكهن بها. لقد فتحت القدرة على تحمل الديون السبيل أخيرا أمام إلغاء الديون بالنسبة لبعض البلدان، بما فيها بلدي، جمهورية تنزانيا المتحدة. إن ذلك ليبعث على ارتياح كبير كما أنه سيحدث فرقاً كبيرا، كماً ونوعاً، في برامجنا وأولوياتنا الإنمائية.

ويجري قبول التجارة والاستثمار بوصفهما أمرين أساسيين بالنسبة للنمو والتنمية. وينبغي لجولة مفاوضات الدوحة المعنية بالتجارة والتنمية، التي ستتم في آخر هذا العام، أن تكتمل باتفاقات بشأن مسائل معلّقة مثل الإعانات.

وينبغي أن يستجلب الرصيد السياسي المكتسب خلال مؤتمر القمة الموارد من شركائنا الإنمائيين وكذلك تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والمالية والمؤسسية الجارية في أفريقيا، كما ينبغي أن يتمخض عن برامج إنمائية يمكن التنبؤ بها وقابلة للتنفيذ. وينبغي ألا تبرز مسألة القدرة الاستيعابية حينما يكون هناك اتساق وتنسيق بين شركائنا في إطار تعاوني على مستوى البلد لإدراج المساعدة في الاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية.

لقد امتثلت جمهورية تنزانيا المتحدة لعنصر الفقرة ٢٢ (أ) الحاسم من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) الذي يطالب البلدان النامية باعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الشاملة بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا حققنا الهدف المتعلق بتعميم التعليم الابتدائي قبل الوقت المعيَّن، وبالتحديد قبل الأجل المحدد في عام ٢٠١٥ بتسع سنوات. وإننا بصدد تحقيق الأهداف المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة، وخفض وفيات الأطفال، وتشجيع المساواة بين الجنسين في هياكل المشاركة السياسية واتخاذ القرارات. وبتلقينا المساعدة المنتظمة وبوجود اقتصادنا الكلي واستقرارنا السياسي ينبغي أن نقترب من تحقيق أغلب الأهداف بحلول عام ٢٠١٥.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تسرع البلدان وتيرة الإصلاحات وتحسّن مناخ الاستثمار. وينبغي الارتقاء بمستوى تدفق المساعدات المستقبلية ومصادر التمويل المبتكرة الجديدة لسد الفجوة المالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما ينبغي رفع مستوى المساعدات في مجال التجارة بغية تجاوز القيود من جانب العرض. وينبغي معالجة مسائل الإعانات والوصول إلى الأسواق بشكل متزامن في البرنامج الإنمائي الدولي. وتضيف نتائج عملية هلسنكي، بفيض الأفكار الذي حملته، قيمة هائلة لعملية الإصلاح التي بدأت خلال الأسبوع الماضي ولكامل البرنامج الإنمائي الدولي على حد سواء. فهي تعالج العجز السياسي والشروط

المطلوبة لإحداث تنمية هادفة وتغييرات ديمقراطية في حقبة العولمة هذه.

وقد برزت العلاقة بين التنمية والأمن على المستويين الوطني والدولي بوضوح خلال المناقشات والمفاوضات بشأن الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥، وليست ثمة حاجة إلى التطرق إليها هنا. كما لا يمكن لسباق التسلح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والنووية إلا أن يوصل العالم إلى شفا هاوية حدوث وبال فظيع عن قصد أو بمحض الصدفة. وإن المساعي الشاقة الرامية إلى تعبئة جهود التنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتناقض تناقضا صارخا مع سخرية إنفاق تريليونات الدولارات على أسلحة الدمار الكامل والشامل. ولهذا فإنه من المزعج للغاية أنه لم يكن بوسع اجتماع القمة أن يتوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلينا ألا نتخلى عن موضوع نزع السلاح وعدم الانتشار. فلنبذل إذاً المزيد من المجهود لاستئناف المفاوضات بشأن هذه المسائل.

ونحن في تنزانيا وفي منطقتنا شديدو التوق خاصة إلى رؤية اتفاقية عالمية تُبرم عما قريب لتنظيم وضع العلامات على كل الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتعقبها ومعالجة السمسرة غير القانونية في صفقات الأسلحة التي تلهب الصراعات العنيفة وعدم الاستقرار في مناطقنا في أفريقيا.

ولا يمكن تعزيز الأمن الجماعي دون إصلاح مجلس الأمن. وقد تم تأجيل إصلاح مجلس الأمن كذلك غير أن مسألة توسيع نطاق المجلس وإصلاح أساليب عمله يجب أن تبقى على جدول الأعمال. كما ينبغي أن تستأنف المفاوضات بشأن هذه المسألة عما قريب. وإن جمهورية تنزانيا المتحدة تدعم توافق آراء إزولويني بشأن إصلاح مجلس الأمن، مع العلم بأنه مازال يتعين أن يكون لأفريقيا في المجلس إما مقعد دائم أو حق النقض. وينبغي أن يقر محاورونا بانعدام التوازن في مفاوضاتنا، وينبغي أن يحاولوا تلبية مطالب أفريقيا بجعل مجلس الأمن أكثر وليس أقل تمثيلا وأكثر وليس أقل شرعية.

وتقربنا إدانة الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره من تعريف متفق عليه من شأنه أن يساعدنا على الدفع قدما بجهودنا غير المجزأة لمكافحة الإرهاب. غير أنه ينبغي ألا يؤخر غياب تعريف متفق عليه التوصل إلى اتفاق على إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وبما أن جمهورية تنزانيا المتحدة كانت ضحية للإرهاب في السنوات الأخيرة، فلديها السبب الذي يحملها على دعم استراتيجية عالمية لمناهضة الإرهاب.

إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكرس في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهو معزز في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولستين سنة تقريبا، استمر التعبير المؤسسي وحالة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في التطور ولا يزال كذلك. وإننا ندعم إنشاء مجلس لحقوق الإنسان كونه سيرتقي بمركزية حقوق الإنسان ويعزز السلطة المعنوية للأمم المتحدة ونزاهتها، ويتجاوز جوانب قصور لجنة حقوق الإنسان الحالية. وينبغي أن يجسد المجلس الجديد مبادئ وممارسات استعراض الأقران في أساليب عمله لتجنب الكيل بمكيالين في المساءلة والامتثال وهو ما تعاني منه لجنة حقوق الإنسان.

كما يستحق مفهوم ”المسؤولية عن الحماية“ الجديد دعمنا، بعد الإخفاقات الدولية الأخيرة في حماية شعبي رواندا والبوسنة. وينبغي أن تكون المسؤولية عن الحماية مهمة جماعية تتولاها الدول من أجل حماية السكان من أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. غير أنه سيكون من اللازم أن نحدد معايير وضمانات ضد التدخلات الأحادية الطرف

وذات الدوافع السياسية مثل تلك التي حدثت في الماضي والتي صممت وقدمت على أنها تدخلات لأغراض إنسانية.

إن القارة الأفريقية هي الساحة الرئيسية للعديد من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، سواء كانت جارية أو محدقة. وإن بعضها بات في طي النسيان وطال أمده، بينما يسترعي بعضها الآخر الاهتمام الأولي لوسائط الإعلام غير أنها تحظى باستجابات متأخرة وغالبا ما تكون غير كافية. ونحن ندعم التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية بشأن الترتيبات الاحتياطية الجديدة وتمويل برامج الطوارئ في أفريقيا.

هناك نظام دولي متبع لتوفير الحماية والمساعدة للاجئين الذين يهربون حفاظا على حياتهم من الاضطهاد والعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد استقبلت جمهورية تنزانيا المتحدة مثل هؤلاء الضحايا وقمنا بحمايتهم منذ أن حصلنا على الاستقلال في عام ١٩٦١. وما زالت تنزانيا الآن تستضيف أكثر من نصف مليون لاجئ. كما أننا نشعر بالارتياح والتشجيع إزاء التزام الوثيقة الختامية بحماية مؤسسة اللجوء وإعادة تأكيدها على مبدأ التضامن وتقاسم الأعباء في مساعدة مجموعات اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم. ونأمل أن يوفر الاعتراف بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي حماية أكثر فعالية للأشخاص المشردين داخليا لدى السلطات المعنية والمختصة.

وقد اعترفت الوثيقة الختامية بمأساة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل التي ضربت أفريقيا بقوة. وينبغي أن يقترن الوعي العالمي بالتمويل الكافي بغية إنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات هذه الأمراض.

وتود تنزانيا أن تتوجه بالشكر إلى الرئيس النيجيري أولوسيغون أوباسانجو على البيان الذي ألقاه بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة المتعلقة بالصراعات والسلام والأمن في أفريقيا. ونحن ممتنون له ولقادة أفارقة آخرين ولرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي – فخامة الرئيس ألفا كوناري – وأيضا لجميع أصدقائنا خارج أفريقيا على جهودهم المتفانية لمنع وحل الصراعات في أفريقيا.

في الأسبوع الماضي اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن تعزيز فعالية دور المجلس في منع الصراع، وبخاصة في أفريقيا. ويتناول القرار جملة أمور، منها التأكيد على أهمية درء الصراعات ليكون من الممكن تحقيق التنمية السلمية والأمن والاستقرار في أفريقيا. ويدعو القرار أيضا إلى تعزيز التعاون والاتصال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي في جهود الوساطة وحفظ السلام.

إن معظم عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة يقع في أفريقيا، عقب اتفاقات السلام التي هي في مراحل مختلفة من التنفيذ. وعلى الرغم من القيود العددية واللوجستية والمالية وأحيانا القيود التي توجدها الصورة، فإن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد تسهم إسهاما إيجابيا في استعادة السلام في أفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وجهات صديقة أخرى لأفريقيا. والشراكات على المستوى السياسي والتشغيلي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بحاجة إلى التعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

ونرحب بتنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان بالشراكة مع الأمم المتحدة. ونشجع تحقيق التقدم في مفاوضات السلام الحالية بشأن دارفور.

والمتطلب المؤسسي والتشغيلي بردم فجوة الانتقال من حفظ السلام إلى التنمية، على شكل لجنة بناء السلام، هو أحد القرارات الرئيسية التي اتخذت في الإصلاح الحالي للأمم المتحدة. أفريقيا بحاجة إلى اللجنة. وينبغي أن تصبح

قابلة للتشغيل في أقرب وقت ممكن. والنتائج السلمية في بوروندي والصومال – وقريبا في سيراليون وليبريا – تتطلب توفر آلية لبناء السلام خلال الانتقال من حفظ السلام إلى الإعمار والتنمية. وعمليتا السلام في بوروندي والصومال كليهما سارتا على مسارين شاقين، ولكن هذين البلدين في النهاية توصلا إلى اتفاقي سلام ولهما حكومتان انتقاليتان. وينبغي للجنة بناء السلام أن تولي الأولوية في انتباهها إلى كل من بوروندي والصومال. ومؤتمر القمة الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي سيعقد في وقت لاحق من هذه السنة في نيروبي، سيمهد الطريق لوضع ميثاق السلام والأمن ولمبادرات بناء السلام في المنطقة.

وحالة تقرير المصير الوحيدة المتبقية في أفريقيا هي الصحراء الغربية. إننا نناشد الأطراف المعنية توفير أكبر قدر من التعاون والتأييد الذي لا يكل لهذه المسألة من المجتمع الدولي عن طريق خطة بيكر. لمصلحة جميعنا هنا التوصل إلى حل سلمي لتلك المشكلة.

ولا يمكنني أن أختتم بياني بدون تناول الحالة في الشرق الأوسط، وخصوصا قضية فلسطين، التي تبقى مبعث قلق لحكومتي. حدثت تطورات كبيرة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تفضي إلى إحياء خريطة الطريق وتنشيط مبادرات اللجنة الرباعية. والقيادة الجديدة للسيد محمود عباس في السلطة الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة والانتخابات القادمة في الأراضي المحتلة تبعث بنشاط جديد وتوجد اتجاها إيجابيا في عملية السلام. ولكن يجب أن نقبل الواقع، وهو أن شعب فلسطين له حقوق مساوية ليس في العيش في سلام وأمن بكامل الكرامة الإنسانية فحسب، ولكن في إنشاء دولته المستقلة الخاصة به أيضا التي تتعايش مع دولة إسرائيل. ولذلك ينبغي أن نقوم بكل ما في وسعنا للمساعدة في تأمين السلام العادل والدائم الذي هو حق الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والشعب العربي.

وأخيرا أريد أن أعيد تقديم أعمق تعازينا ومواساتنا للضحايا في الولايات المتحدة وحكومتها وشعبها عقب الموت والدمار اللذين أنزلهما إعصار كاترينا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

طلب بضعة ممثلين السماح لهم بأخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. هل لي أن أذكّر الأعضاء بأن الكلمات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تُحدد بعشر دقائق عن الكلمة الأولى وبخمس دقائق عن الكلمة الثانية وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به هذا الصباح السيد عبد الله غول، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في تركيا. بدون القيام بدراسة تقييم السيد غول للتطورات الحاصلة مؤخرا والمتعلقة بمشكلة قبرص، وهو التقييم الذي نعارضه تماما، وبدون الدخول في الجدل، أود أن أسوق بإيجاز النقاط التالية.

أولا، لا يوجد شعبان في قبرص. كل الناس في قبرص، بقطع النظر عن أصولهم العرقية أو الدينية، يشكلون الشعب القبرصي.

ثانيا، لا يوجد شيء يسمى ''الإدارة القبرصية اليونانية''. كان المرء يعتقد أن المتكلمين الذين يخاطبون الجمعية العامة يمكنهم أن يتصرفوا على الأقل وفقا لمواد الميثاق وقرارات المنظمة، وأن يمتنعوا عن إهانة مجموع الأعضاء فيها بالتظاهر أن جمهورية قبرص، وهي الدولة الوحيدة المعترف بها على الجزيرة، غير قائمة.

ثالثا، الإشارات إلى القيود غير المنصفة المفروضة على القبارصة الأتراك، كما اختارت تركيا أن تصفهم، مضللة تضليلا كبيرا. أعتقد أنه لا حاجة بي إلى أن أوضح أن

القواعد القانونية الدولية تحمي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ولا يمكنها أن تتغاضى عن محاولات الانفصاليين في الجزء المحتل من قبرص انتهاكا لقرارات مجلس الأمن.

رابعا، وأخيرا، الاتهام التركي بأن حكومة قبرص تحاول إحالة مسالة قبرص إلى محافل أخرى لا يتمشى تماما مع الواقع. نرى أنه لا بديل من سياق الأمم المتحدة للبحث عن حل لمشكلة قبرص، ولكن لا يمكننا أن نقبل محاولات تركيا التهرب من الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتحاد الأوروبي عن طريق استعمال الذريعة بأنه تُبذل جهود لحل مشكلة قبرص في الأمم المتحدة.

السيد كيتشين (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): إن وزير خارجية الجمهورية التشيكية ادعى اليوم ادعاءات طائشة غير قائمة على دليل بأن بلدي هو أحد البلدان التي لم تستجب على نحو متكرر لشواغل المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان. لا ندري ما هي الشواغل التي كان يتحدث عنها. من الوضح أن الوزير سمح لنفسه بأن يكون مضللا فيما يتعلق بزمبابوي. نأمل في أن يجد وفده الشجاعة على تفحص معلوماته بعقل منفتح غير متحيز. بيد أن لدينا فكرة عما قصده الوزير بـ ''المجتمع الدولي''. نعرف أن بلده يتوق إلى ترك الانطباع على المجتمع الدولي الخاص الذي كان يتكلم عنه. بيد أن وفدي كان سيبدي التقدير لو امتنعت الجمهورية التشيكية عن استعمال اسم زمبابوي سعيا لتحقيق أهدافها.

السيد أودوفيكي (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به السيد بيسنيك مصطفاج، وزير خارجية جمهورية ألبانيا.

مما يدهشنا أن ألبانيا غيرت سياستها وأنها تؤيد استقلال كوسوفو وميتوهيا. ذلك المطلب يصدر حكما مسبقا على مركز كوسوفو وميتوهيا مستقبلا حتى قبل بدء المحادثات حول هذه المسألة.

وهذا لا يساهم في التعاون الذي تمس الحاجة إليه بين بلغراد وتيرانا، أو في استقرار المنطقة. ونود أن نذكر بأن كوسوفو وميتوهيا جزء من صربيا، وبأن المحادثات المتعلقة بمستقبل الإقليم ستجري بين بلغراد وبريستينا والمجتمع الدولي الذي يوجد ضمنه توافق واسع في الآراء حيال ذلك.

السيد كمبرباخ ميغوين (كوبا) (تكلم بالإسبانية): هناك قصة فكاهية قديمة تحكي عن أرنب بإمكانه تدجين الأسود عندما كان يحظى بحماية الصيادين. ذات يوم، عندما واجهه سنّور كبير بدون وجود الذين يحمونه كالمعتاد، انقض عليه السنّور وافترسه في الحال. ويبدو أن النظام الفاسد في الجمهورية التشيكية يؤدي اليوم، بالنسبة إلى كوبا، دور ذلك الأرنب، تحميه قوة جبارة. وهذا النظام غير مدرك، على ما يبدو، إن الثورة الكوبية ما فتئت تقاوم هجمات أكبر دولة في هذا العالم حاولت بكل طريقة ممكنة تقويض كوبا. ومع ذلك، ماذا يمكن للمرء أن يتوقع من المستبدين والمأجورين والمتذللين؟

إن الوفد التشيكي، إذ يتلقى تعليمات ترده إلى براغ عن بعد آلاف الأميال، إلى الشمال من جزيرتنا، يجلس هنا للحكم على الآخرين في ما يتعلق بحقوق الإنسان ونحن نتطلع إلى السماع عن السجل النقي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في ذلك البلد.

نحن نظن أن ذلك البلد استأصل بطريقة سحرية تزايد كراهية الأجانب والتمييز الفاشي الذي يمارس في الجمهورية التشيكية منذ الحرب العالمية الثانية ضد الأقلية من أبناء روما. ونتصور أيضا أن كبار المتخصصين بعلم الأخلاق وحماة الجمهورية التشيكية استطاعوا عكس مسار المد المتعاظم في البغاء والعنف ضد النساء والأطفال

المنتسبين إلى تلك الحقبة الفظيعة. وإزاء هذا الوضع المنيع، يجب أن تكون الجمهورية التشيكية الآن خالية من ألمافيا التي أفسدت كل مؤسسة من مؤسساتها، وتتحكم بكل ما يمكن تصوره ويشتبه في نزاهته، من مخدرات وأسلحة إلى جرائم مالية. وفي مجتمع كامل الأوصاف مثل المجتمع في الجمهورية التشيكية، كان من المفاجئ سماع خبر استقالة رئيس الوزراء مؤخرا تحت وطأة مزاعم الاختلاسات التي طالت أموال الشعب.

إن لجنة حقوق الإنسان بحاجة إلى إعادة بناء بغية وضع حد للألاعيب المثيرة للشفقة التي تؤديها كل عام وفود من قبيل وفد الجمهورية التشيكية – على نحو يدعو إلى الأسف مقارنة بالفنانين الحقيقيين – داخل قاعات المؤتمرات في مقر الأمم المتحدة في جنيف. وإذا كانت هذه المشاهد البائسة تحظى بتعاون آلية حقوق الإنسان التابعة للمنظمة، وهو ما أشار إليه الممثل التشيكي بهذه الهرطقة الدرامية صباح هذا اليوم، فإن كوبا لا دخل لها فيها. والشيء نفسه صحيح إذا كان متوقعا منا أن نتحمل المبالغات التي تُطلقها الولايات المتحدة أثناء عمل اللجنة، فيما تعمد إلى ابتزاز وإخضاع نصف العالم.

واسمحوا لنا أن نذكر بأن الجمهورية التشيكية ظلت صامتة على نحو يثير الصدمة والاستغراب، عندما ناقشت اللجنة فضائح التعذيب والعنف اللذين يمارسان ضد سجناء قاعدة غوانتانامو البحرية غير القانونية. وإذا كرر مجلس حقوق الإنسان المزمع إنشاؤه هذه المغالطات ومارس الكيل بمكيالين وأخذ بالآراء المُسيَّسة وبالانتقائية وهو ما زالت الدول الغربية وتوابعها السياسية تفرضه على اللجنة لسنوات، فبإمكاننا أن نعلن عن بطلانه هنا الآن.

وبالنظر إلى الوضع الخاص بالجمهورية التشيكية، فبدلا من أن ترقص على موسيقى غيرها، كان الأجدر بها أن تسعى إلى كسب الاحترام الدولي عن طريق التصدي للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخطيرة داخل حدودها.

السيدة دولاكوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعلق بإيجاز على ما قاله ممثلا زمبابوي وكوبا للتو ردا على خطاب وزير خارجية الجمهورية التشيكية صباح هذا اليوم.

يود وفدي أن يُعرب عن أسفه حيال أن مجرد بيانات تتناول حقائق واضحة تتمثل في عدم تعاون بعض البلدان، بما فيها كوبا وزمبابوي، مع حقوق الإنسان يمكنها أن تُسبب هذه الردود القوية. وبوسعنا أيضا أن نفسر التمادي في رد الفعل بأنه دلالة على القلق وفساد الضمير.

ويحدونا أمل صادق أن يتحسن تعاون تلك البلدان مع اللجنة قريبا، ونحن على استعداد لمناقشة تلك المسائل في المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان المزمع إنشاؤه في المستقبل. وفي الوقت نفسه، لن نحيد عن قيامنا علنا، على نحو بنَّاء وكامل، بمناقشة أي موضوع يتعلق بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في بلدي.

السيد مصطفى (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية): بصراحة، لم أتوقع هذا الرد السريع من أصدقائي في بلغراد. أود أن أوضح بأن ألبانيا لم تتدخل ولن تتدخل بأي طريقة في مستقبل إقليم كوسوفو، ولكن بما أن إقليم كوسوفو هو الجار الأقرب إلينا، لا يسعنا أن نظل غير مبالين، خاصة ونحن نستعد لإجراء مفاوضات حول مستقبل ذلك البلد ومركزه النهائي.

وعلينا ألا ننسى أننا نولي هذا الاهتمام الخاص لمستقبل المنطقة لأن أي عدم استقرار هناك يجلب العواقب لبلدي. ويذكر بأنه حصلت كارثة إنسانية هناك قبل ست سنوات، وعانى بلدي من عواقبها. فقد لجأ ما يزيد على

مليون من أبناء كوسوفو الأبرياء إلى ألبانيا، وهو بلد لديه موارد محدودة جدا لإيواء هذا العديد الكبير من الناس. وعانى بلدي أيضا من عواقب الحرب. ولا نرغب في تكرار ذلك.

وما دام المجتمع الدولي ملتزما بمناقشة مستقبل إقليم كوسوفو ومنخرطا فيه، فمن الطبيعي ومن الإخلاص تماما أن نُعرب عن آرائنا حول مستقبله. ومع ذلك، لن نكون نحن من يُقرر مستقبله. هناك عوامل هامة، ومؤسسات إقليم كوسوفو وشعبه والوكالات الدولية الموجودة هناك، هي التي ستقرر مستقبل إقليم كوسوفو.

ثانيا، إن الكلام عن حقيقة أننا لا نزال نتحدث عن مستقبل كوسوفو، الأمر الذي يمكنه بطريقة ما أن يُعرقل العلاقات بين تيرانا وبلغراد، لهو كلام أجده قديما جدا. وألبانيا وصربيا والجبل الأسود بَلدان مستقلان. وليست هناك قضايا لطرف ثالث، مثل قضايا كوسوفو، يمكنها أن تقرر ماهية العلاقات وتبادلها بين بلدينا. نحن عاقدون العزم على قيام علاقات اقتصادية وثقافية وسياسة جيدة لأنها تساعد على تقريب بلدينا وتخدم الاستقرار والصداقة في المنطقة. ولا يسع المرء أن يتخذ من الابتزاز قاعدة للحوار. هذا أمر طبيعي.

السيد كمبرباخ ميغوين (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يأسف وفدي عميق الأسف إزاء أن وفد الجمهورية التشيكية مصرّ على اتهاماته الزائفة.

بالنسبة إلى التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن بلدي، حسبما هو موثّق جيدا، دأب على التعاون مع جميع تلك الآليات المواضيعية التابعة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، التي لم تمارس الكيل بمكيالين أو التسييس. وفي عدد من المناسبات، رحبنا بممثلين عن المكتب في بلدنا، بمن فيهم أول مفوض سام في عام ١٩٩٣.

أما بشأن الشواغل التي عزاها وفد الجمهورية التشيكية إلى وفد بلدي، فأذكر - في حال أصيبت براغ بمرض فقدان الذاكرة - أن الجمهورية التشيكية شاركت على مدى سنوات في مخططات عديدة ترمي إلى إلحاق الضرر بإنجازات الشعب الكوبي. وليس من قبيل الصدفة أنها كانت منصاعة للولايات المتحدة والناطقة باسمها في محاولاتها لتقويض مكانة كوبا في اللجنة وفي المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة في مقرها في جنيف وفي براغ في الأعوام الأخيرة بشأن ما يسمى بحالة حقوق الإنسان في كوبا. لقد تم ذلك بمشاركة صفوة الإرهابيين الكوبيين من اليمين المتطرف في ميامي وديمقراطيين مشهورين بالإبادة الجماعية في مناطق أخرى من العالم.

وكان متوقعا بالفعل أن تؤيد حكومة الجمهورية التشيكية بشدة قيام الولايات المتحدة بإيجاد ما يسمى بلجنة المساعدة لإنشاء كوبا الحرّة. حتى أنها أرسلت سفيرها إلى واشنطن دي سي، بغية تعيين منسِّق لمرحلة الانتقال في كوبا - أي بروقنصلية تعينها الإمبراطورية لتنفيذ أطماعها السياسية وأحلامها الشريرة تجاه بلدنا. والحكومة التشيكية أكثر من شريك وراع ضالع في الإرهاب الذي يُشنّ ضد كوبا وشعبها، وهي تؤدي دورا نشطا في الحصار الاقتصادي الشنيع ضد بلدنا.

إن موقفها هذا ينبغي بالتالي أن يكون موضع محاكمة وإدانة من المجتمع الدولي إنهم هم الذين ينبغي أن يشعروا بالقلق وبالذنب وليس نحن. ووفدنا يحتفظ بالحق في إعادة بحث هذه المسألة. في غضون ذلك، وبما يؤدي إلى استياء الجمهورية التشيكية، فإن شعبنا، بقيادة حزبه وحكومته المنتخبة بحرية، لن يسمح لثورته وإنجازاته بأن تدوسها أقدام

المرتزقة والإرهابيين إذعانا لدولة أجنبية يتعين على حكومة الجمهورية التشيكية أن تقوم بعمل محزن وقذر دعما لها.

السيد كيتشن (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): لقد دعا وفدي، في بيانه الأخير، وفد الحكومة التشيكية إلى النظر في المسائل بعقل منفتح. والواضح من الرد الذي تلقيناه للتو أنها غير مستعدة للقيام بذلك. هذا أمر نتفهمه، ولكنه أمر مؤسف أيضا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.